رصيد تنموي

مقاربات محليّة من سورية

العدد الأول: كانون الثاني - حزيران 2022

المحتوى

تمهيد	2
كيف؟	5
المجتمعات المحلية	9
العمل الحكومي	38
العمل الخاص وسوق العمل	45
المشهد الإعلامي الخاص	55
ماذا بعد؟	59

مبادرة المساحة المشتركة
لتبادل المعرفة وبناء التوافق

رصيد تنموي:
مقاربات محلية من سورية

بدعم من مبادرة المساحة المشتركة 2022

البريد الالكتروني
info@developmentassets.org

الموقع الإلكتروني
www.developmentassets.org

تمهيد

استثنائياً، يطل عليكم هذا العدد من «رصيد تنموي» محاولاً أن يرصد التحولات التنموية والإجتماعية، التي شهدتها سوريا خلال النصف الأول من العام الحالي، وذلك وفق التبويب المعتاد القائم على نتائج الاستبيان الدوري المعتاد، والذي يشارك فيه عدد كبير من الناشطين والفاعلين المجتمعين، إضافة إلى رصد تطورات العمل الحكومي والخاص بالاعتماد على جملة من المقاربات الموضوعية للأحداث والمشروعات والبيانات الإحصائية المستقاة من مصادر رسمية، وثمة كذلك إطلالة سريعة على ما تناولته وسائل الإعلام الحكومية والخاصة في البلاد من ملفات وقضايا اقتصادية واجتماعية.

مع تعثر جهود الحل السياسي للأزمة المستمرة منذ العام 2011، فإن جميع الأطراف والقوى الفاعلة داخلياً وخارجياً عادت لتتحدث عن منحى جديد في التعامل مع تداعيات هذه الأزمة. منحى يقوم على الانتقال تدريجياً من العمل الإغاثي إلى التعافي المبكر، خاصة وأن توقف المعارك العسكرية لم ينه معاناة ملايين النازحين داخلياً وخارجياً، لا بل على العكس من ذلك، فإن تقديرات الأمم المتحدة ومؤسساتها حول عدد السوريين الذين يحتاجون للمساعدة والدعم كانت تزداد سنوياً، وتالياً كان لابد من فعل تنموي على امتداد الجغرافيا الوطنية السورية، وإن اختلفت التفسيرات حول حجمه وغايته وأهدافه، للحد من استمرار عملية الاستنزاف الخطيرة التي تتعرض لها الموارد البشرية والمادية، وتوفير بعض عوامل الاستقرار الاقتصادي والإجتماعي لتشجيع عودة الأسر النازحة واللاجئة إلى مناطقها ومنازلها، والأهم مساندة ودعم الأسر في مواجهة الظروف الإقتصادية الصعبة، من خلال توفير جبهات عمل ومصادر دخل جديدة لأفرادها.

ماذا يعني ذلك؟

يعني أن هناك حاجة ملحة لقاعدة من البيانات والمعلومات التي يمكن الإفادة منها في رسم ملامح الواقع الراهن، ومن ثم الانتقال إلى تحديد الأولويات والاحتياجات التنموية المكانية، وهذا كان الهدف الأساس لـ«رصيد تنموي» منذ انطلاقته جمع وتوفير بعض المعلومات والبيانات بطريقة علمية واستناداً إلى مصادر واضحة، مكملاً بذلك جهوداً أخرى لمؤسسات وجهات بحثية، لا يزال عددها قليل إلا أن حضورها يزداد تأثيراً. هذه المعلومات هي بطبيعة الحال قابلة للنقاش والحوار، لا بل إن وظيفتها هي خلق حالة من التفاعل المجتمعي والرسمي للوصول إلى توافق وطني ومجتمعي حول المشروعات والخطط التنموية ذات البعدين، الإسعافي والاستراتيجي، على مستوى كل تجمع سكاني أولاً، وعلى المستوى الوطني ثانياً.

والتركيز اليوم على مفهوم التنمية المحلية ينطلق من الحاجة إلى استكشاف الفرص التنموية على مستوى القرى والمناطق والمدن على امتداد الجغرافيا الوطنية السورية، وسبل تفعيل المشاركة المجتمعية في استثمار تلك الفرص وتطويرها بغية إحداث تحول اقتصادي واجتماعي في تلك المناطق، الآمر الذي يسهم من جهة في تحسين الوضع المعيشي لشريحة واسعة من الأسر، وفي معالجة وإصلاح أوجه الخلل الإجتماعي التي تسببت بها الأزمة من جهة ثانية، وبناء سلام مناطقي يعزز جهود محاولة بناء سلام وطني من جهة ثالثة.

ولذلك، فإننا سنحاول في «رصيد تنموي» تقديم أفكار جديدة في عددنا القادم في محاولة منا لتوسيع دائرة فهمنا للواقع التنموي المحلي، وتعزيز مساحة الحوار حول مختلف القضايا والملفات ذات البعد التنموي. وسنكون شاكرين لأي مقترحات أو وجهات نظر تقدم لنا في هذا الشأن.

وما يحفزنا على الاستمرار بهذا المشروع هو أن جزءاً كبيراً من الناشطين المجتمعين على امتداد الجغرافيا الوطنية السورية لا يصلهم أي تقارير أو دراسات عن واقع التنمية المحلية في محيطهم، وهؤلاء بحسب الاستبيان الخاص بـ «رصيد تنموي» تصل نسبتهم إلى حوالي 67.01%، وفقط هناك 14.94% من الناشطين قالوا إنه يصلهم هكذا تقارير ودراسات، و18.05% أشاروا إلى أنه أحياناً يصلهم كذلك.

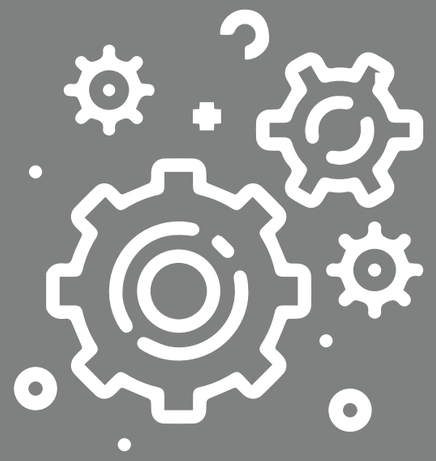

كيف؟

كما في الأعداد السابقة، فإن «رصيد تنموي» في عدده الحالي استند في جمع معلوماته وبياناته على أربعة مصادر رئيسية هي كالتالي:

أولاً:

نتائج استبيان الرأي الذي وزع الكترونياً على حوالي 676 ناشطاً وناشطة اجتماعية يمثلون جميع المناطق السورية، ومن مختلف المهن والمستويات الإجتماعية والإقتصادية الثقافية، وذلك خلال الفترة الممتدة بين 22 من شهر آذار و24 من شهر نيسان من عام 2022. ورغبة في الحصول على نتائج موثوقة علمياً، فقد حاولنا في «رصيد تنموي» أن تكون العينة الخاضعة للبحث تمثيلية وأقرب ما تكون للواقع الراهن بمختلف مؤشراته الديمغرافية، حيث تم مثلاً اعتماد مؤشرات أساسية كالكثافة السكانية وتوزعها الجغرافي، الحرص على تمثيل جميع المناطق السورية اعتماداً على القوى المسيطرة على الأرض، وكذلك عامل الاستقرار المكاني الذي يتيح للمشارك بالبحث الإلمام بتفاصيل المنطقة التي يتابعها، وتبعاً للنتائج فإن 79.7% من المشاركين يقيمون في مناطقهم أكثر من 10 سنوات، 7.2% من 5 إلى 10 سنوات، 11.2% ما بين 1 إلى 5 سنوات، وفقط 1.8% يقيمون منذ أقل من سنة.

وحسب نتائج المعلومات العامة للاستبيان، فإن نسبة المشاركين الإناث بلغت حوالي 46.3% مقابل 53.7% للذكور، وهي نسبة تبدو موضوعية نتيجة ارتفاع نسبة

انخراط الذكور في النشاط المجتمعي والمدني مقارنة بنسبة انخراط الإناث، والذي دونه عوائق عدة منها: النظرة الاجتماعية لدور المرأة، والمخاوف والصعوبات التي باتت تحيط بعمل المرأة وتحركاتها من صعوبة التنقل إلى التحرش، فالوضع المعيشي الصعب وما إلى ذلك.

من سمات العينة المدروسة أن 60% من أفرادها يحملون شهادات جامعية، و 13.9% دراسات عليا، 1.8% يحملون شهادة الدكتوراه، 16.1% حصلوا فقط على شهادة الدراسة الثانوية، 4.9% وقف تحصيلهم العلمي عند الشهادة الإعدادية، و1.6% عند الشهادة الابتدائية. ومن الطبيعي هنا أن ترتفع نسبة مشاركة ذوي المستوى التعليمي المرتفع بالنظر إلى أن العمل والاهتمام بالشأن العام غالباً ما يستهوي أصحاب الشهادات العليا، وإن كانت هناك نسبة أخرى تهتم بالشأن العام إلا أن تحصيلها العلمي وقف عند مستوى معين، إلا أن قدرتها على توسيع مساحة تحركها واهتماماتها بقي محصوراً في إطار معين، تنموياً وجغرافياً، خاصة وأن معظم أفراد هذه الشريحة لم يحصلوا على التدريب والدعم اللازمين لتطوير عملهم.

في البيانات المتعلقة بالعمل الحالي يمكن استخلاص جملة مؤشرات أبرزها، أن النسبة الأكبر من أفراد العينة، والبالغة 24%، يعملون كموظفين في القطاع الأهلي (غير الربحي وغير الحكومي) وهي نتيجة تبدو اعتيادية لشريحة يعمل أفرادها كناشطين مدنيين. أما النسبة الثانية، والمقدرة بحوالي 22.6%، فإن أفرادها يعملون كموظفين في القطاع العام، وهي تبدو قريبة أيضاً لطبيعة النشاط المجتمعي بحكم انشغال كثيرين من هؤلاء بمتابعة الشأن العام وأحواله. أما النسبة الثالثة 16% فهي تبدو لافتة، إذ أن أفراد هذه النسبة أكدوا أنهم لا يعملون. وتراجع موظفو القطاع الخاص إلى المرتبة الرابعة بنسبة 13.2%، وأصحاب العمل الخاص إلى

الخامسة بنسبة 11.7%، والمستقل سادساً بنسبة ليست قليلة 10.8%،وأخيراً جاء المتقاعدون بنسبة لا تتجاوز 1.8%.

ولم يفت الاستبيان مراعاة الحالة الإجتماعية للعينة، بغية تتبع تأثيرات الوضع الإجتماعي للمشاركين بالبحث وربطها بإجاباتهم وتقييماتهم للوضع التنموي، ووفقاً للبيانات العامة التي حملتها الاستمارات الموزعة فإن 51% من العينة كان أفرادها متزوجون، 41.4% عازبون، 4.4% مطلقون، و3.1% عبارة عن أرامل.

ثانياً:

البيانات الرسمية، والتي تم في هذا العدد توسيع مصادر جمعها لتشمل إلى جانب أعداد الجريدة الرسمية وزارات: الصناعة، التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وزارة السياحة، وهيئة الاستثمار السورية. إضافة إلى أعداد الجريدة الرسمية خلال النصف الأول من العام الحالي. حيث تم جمع وحصر كل ما يتعلق بعدد المشروعات الصناعية، السياحية، الاستثمارية المرخصة والمنفذة خلال النصف الأول من العام الحالي. إضافة إلى عدد الشركات التجارية المرخصة على اختلاف أشكالها القانونية وتوزعها الجغرافي.

كما تمت إضافة بعض البيانات الخاصة ببعض المحاصيل الزراعية الرئيسية، وتوزعها في جميع مناطق البلاد، وسيصار في العدد القادم إلى توسيع دائرة المحاصيل الزراعية التي تجري متابعتها ورصدها، وذلك بالنظر إلى محور النشاط الزراعي في العمل التنموي ومصادر الدخل للعديد من الأسر في الأرياف السورية.

ثالثاً:

نظراً لضيق الوقت المتاح والصعوبات الفنية التي واجهت عملية إصدار هذا العدد، فقد تم الاعتماد في متابعة ما جرى تداوله ونشره في وسائل الإعلام الحكومية والخاصة على عملية تحليل خاصة لمحتوى ومضمون وسائل الإعلام، وتقديم رؤية بانوراميه للموضوعات والملفات التي جرى التركيز عليها إعلامياً خلال الفترة السابقة.

رابعا:

في هذا العدد كانت هناك أيضاً محاولة للاستفادة من آراء ووجهات نظر بعض الباحثين والاقتصاديين المهتمين بالشأن العام المحلي، والتوجه مستقبلاً أن يتم توسيع مساحة هذا الحضور البحثي بما يدعم قدرة القراء والمتابعين لـ»رصيد تنموي» على التحليل الدقيق، والتعمق أكثر في قراءة متغيرات البيئة المحيطة للعمل.

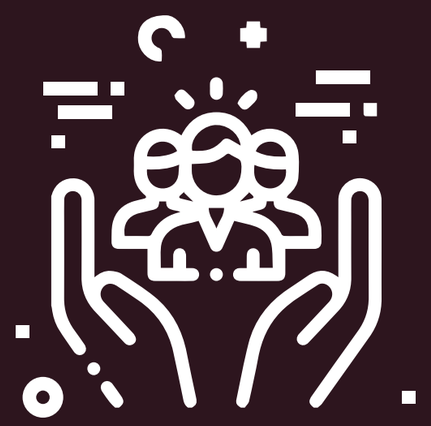

المجتمعات المحلية

لا يمكن لأي مشروع يستهدف أحد مجالات التنمية المحلية أن ينجح من دون حصوله على دعم وتفاعل مجتمعي، فهذا النوع من المشروعات هو الأقرب إلى حياة الناس، لكونه يمس بشكل مباشر مصالحهم ويفترض أن يعبر عن طموحاتهم ويلبي احتياجاتهم. وتالياً فإن رضا المستفيدين عن هذه السياسات التنموية على اختلاف قطاعاتها وحجومها يمثل أحد المعايير الرئيسية في تقييم مسيرة أداء هذه السياسات ومشروعاتها والوقوف على نقاط ضعفها وقوتها، وتالياً تحديد أولويات العمل التنموي خلال الفترة القادمة، لاسيما في ظل بعض المتغيرات الهامة المرتبطة بالمحيط الإقليمي والدولي من قبيل: عزم بعض الدول المجاورة على إعادة تدريجية للاجئين السوريين الموجودين على أراضيها، الاهتمام المتزايد للمنظمات الأممية وبعض الدول بتمويل مشروعات تدخل في إطار ما يسمى بالتعافي المبكر، توقيع الحكومة السورية والأمم المتحدة على اتفاق يحدد إطاراً مرجعياً لتقديم المساعدات، وتعمق الضائقة الإقتصادية المعيشية التي تعاني منها البلاد في مختلف المناطق.

ومن هنا تأتي أهمية النتائج التي خلص إليه الاستبيان، والمتعلقة بتقييم الناشطين والناشطات لمستوى الرضا عن الخدمات، احتياجات الأسرة المعيشية، مساحة الدور الذي تؤديه المنظمات الأهلية، تداعيات الأزمة على الحياة الإجتماعية في المناطق، وغير ذلك. فهذه النتائج تعكس رؤية المجتمعات المحلية، توقعاتها، واهتماماتها في الفترة القادمة.

تقاس درجة الرضا في رصيد تنموي باستخدام مقياس متدرج يتكون من خمسة مستويات، تتراوح بين الرضا الكامل وعدم الرضا تماماً. يتضمن المقياس المستويات التالية:

5 راضي جداً - 4 راضي - 3 لست راضي ولا غير راضي - 2 غير راضي - 1 غير راضي على الإطلاق

ويجدر الإشارة إلى أن المقياس يستخدم القيمة 1 كنقطة بداية (واليس الصفر)، مما يجعل القيمة الحيادية التي تمثل الحالة المتوسطة هي 3 وليس 2.5.

واقع الخدمات

فيما حافظت معظم قطاعات الخدمات على درجة رضا الناشطين والناشطات المتحققة في الاستبيان السابق، كان هناك قطاعان شهدا تراجعاً في نسبة الرضا، الأول هو قطاع الاتصالات الذي تراجعت درجة الرضا عن خدماته من 2.6 في الاستبيان السابق إلى 2.5 في الاستبيان الحالي والسبب على ما يبدو مرتبط برفع أجور خدمات الاتصال عبر الشبكة الثابتة والخليوية. والقطاع الثاني كان الأمن والسلامة الذي سجل درجة رضا قدرها 2.6 مقارنة بحوالي 2.8 في الاستبيان الماضي. في المقابل فإن قطاعين اثنين شهدا زيادة طفيفة جداً في درجة الرضا هما، الصحة وقد ارتفعت درجة رضا الناشطين والناشطات عنه من 2,8 في الاستبيان السابق إلى 2.9 في الاستبيان الحالي. والقطاع الثاني كان النقل وزادت درجة من 2.1 في الاستبيان السابق إلى 2.2 في الاستبيان الحالي.

ويظهر الشكل المرفق درجة الرضا عن الخدمات الأساسية تبعاً للمحافظات السورية، ويلاحظ بوضوح التباين بين كل محافظة وأخرى، وهو تباين له أسبابه وعوامله المرتبطة بتأثيرات الأزمة وحجم الدمار والخراب الذي تعرضت له المرافق العامة والبنى التحتية في كل محافظة. فمثلاً تشير نتائج الاستبيان إلى أن أعلى درجة رضا حيال واقع الكهرباء سجلت

في محافظة إدلب وبلغت 2.8، تلتها محافظتي الرقة والحسكة بدرجة رضا قدرها 2.2. في حين أن أدنى درجة رضا كانت في محافظتي درعا 1.1 ودير الزور 1.3. لكن اللافت أن دمشق التي تحظى العديد من أحيائها بساعات تغذية كهربائية أكبر من باقي المحافظات سجلت درجة رضا أقل من بعض المحافظات، حيث بلغت درجة الرضا فيها 1.9 مقارنة بحوالي 2.0 في ريف دمشق وحلب.

ولم يتغير الوضع كثيراً لجهة الرضا عن وضع المحروقات، حيث تصدرت الحسكة قائمة المحافظات بدرجة رضا تبلغ 2.4 وهذا ربما يعود إلى تمركز معظم الإنتاج النفطي في تلك المحافظة، حيث تباع المشتقات النفطية بأسعار متدنية مقارنة بأسعارها في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، ثم جاءت إدلب ثانيا بحوالي 2.2، فدرعا ثالثاً بحوالي 2.1. أما أقل المحافظات رضا فكانت دير الزور 1.4، فالسويداء 1.6، ثم حلب 1.7.

في قطاع التعليم، والذي يعاني من مشاكل بنيوية عميقة من شأن استمرارها تهديد مستقبل أجيالاً كاملة، فإن أهم النتائج المستخلصة من الاستبيان يمكن تحديدها في النقاط التالية:

- أعلى درجة رضا عن خدمات القطاع لم تتجاوز 3.0 وسجلت في طرطوس، وهذا يؤكد القناعة المجتمعية بضرورة إصلاح القطاع التعليمي، الذي يتفق الجميع على أنه حجر الأساس في عملية التنمية، وجهود تجاوز مرحلة الحرب.

- اللافت هو درجة الرضا المسجلة في العاصمة، والتي غالباً ما يوجه جل الاهتمام الحكومي لمدارسها ومنشآتها التعليمية، إذ لم تتجاوز درجة الرضا 2.9 وبزيادة بسيطة طفيفة جداً عن ريف دمشق 2.8، وحلب 2.7.

- لم تنخفض درجة الرضا في جميع المحافظات عن 2 إلا في محافظة الرقة التي سجلت حوالي 1.9، وهذا ما يجعل من قطاع التعليم إلى جانب قطاعات أخرى كالنقل و النظافة الأفضل في درجات الرضا، لكنها مع ذلك، للأسف، تبقى متدنية وأقل من مستوى الوسط.

القطاع الآخر الذي يكتسب أهمية في هذه المرحلة هو الصحة، خاصة في ظل انتشار فيروس كورونا على المستوى العالمي وظهور إصابات بوباء الكوليرا في بعض المناطق السورية. وحسب النتائج فإن أعلى درجة رضا سجلت في محافظة إدلب 3.3. وهذه نتيجة يفترض أن تستدعي نقاشاً بفعل الظروف التي تمر بها المحافظة، وذلك بغية الوقوف على مبررات مثل هذا الرضا، فهل الأمر عائد إلى الجهود الأهلية أو إلى طبيعة المساعدات والخدمات الصحية المقدمة من المنظمات الأممية والدولية العاملة في المحافظة أم أن هناك بالفعل منشآت صحية تقدم خدمات مقبولة. في المرتبة الثانية جاءت دمشق واللاذقية وسجلت كل منها درجة رضا قدرها 3.2، ثم طرطوس وحمص والحسكة وكل منها سجلت 3.1. أقل المحافظات رضا عن خدماتها الصحية كانت دير الزور 1.9، ودرعا 2.1.

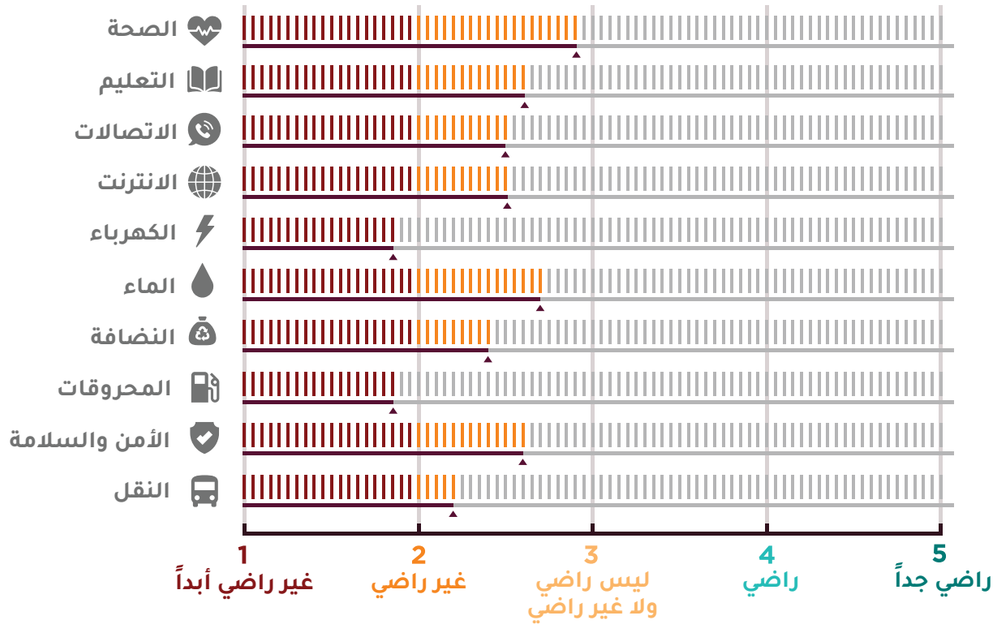

شكل 1: متوسط رضا الناشطين في سورية عن الخدمات الأساسية المقدمة في مناطقهم في الثلث الأول من عام 2022

المحافظة	الصحة	التعليم	الاتصالات	الانترنت	الكهرباء	الماء	النظافة	المحروقات	الأمن والسلامة	النقل
الرقة	2.3	1.9	2.4	2.7	2.2	3.0	2.4	1.8	2.4	2.8
ادلب	3.3	2.4	2.9	3.5	2.8	3.1	2.9	2.2	2.8	2.9
طرطوس	3.1	3.0	2.3	2.3	1.8	2.7	2.4	1.9	3.1	2.4
ريف دمشق	2.7	2.8	2.6	2.5	2.0	2.2	2.2	2.0	2.8	2.0
دمشق	3.2	2.9	2.8	2.5	1.9	3.0	2.5	1.9	3.1	2.0
الحسكة	3.1	2.3	3.0	3.0	2.2	2.9	2.6	2.4	3.2	3.1
حماة	2.8	2.6	2.5	2.4	1.9	2.7	2.5	1.9	2.7	2.1
حمص	3.1	2.6	2.7	2.5	1.9	3.1	2.5	2.0	2.8	2.1
اللاذقية	3.2	2.6	2.6	2.4	1.7	2.9	2.2	1.9	2.9	2.0
القنيطرة	UA	UA	UA	UA	UA	UA	UA	UA	UA	UA
السويداء	2.5	2.3	2.2	1.8	1.7	2.5	2.0	1.6	1.6	2.1
حلب	3.0	2.7	2.4	2.5	2.0	2.6	2.5	1.7	2.3	1.8
درعا	2.1	2.6	2.6	2.0	1.1	2.7	2.6	2.1	1.6	3.1
دير الزور	1.9	2.0	1.6	1.7	1.3	2.2	1.9	1.4	2.1	2.0
سورية	**2.9**	**2.6**	**2.5**	**2.5**	**1.9**	**2.7**	**2.4**	**1.9**	**2.6**	**2.2**

1 - 1.79 | 1.8 - 2.59 | 2.6 - 3.39 | 3.4 - 4.19 | 4.2 - 5

شكل 2: متوسط رضا الناشطين عن الخدمات الأساسية المقدمة في مناطقهم في الثلث الأول من عام 2022 بحسب المحافظة

الظروف المعيشية

مـع تفاقـم الأوضـاع الإقتصاديـة فـي البـلاد، وتحديـداً مـا يتعلـق باتسـاع الفجـوة المتشـكلة بيـن مسـتويات الأسـعار والدخـول، فـإن الظـروف المعيشـية تسـتحوذ علـى النصيـب الأكبـر مـن اهتمامـات مختلـف الشـرائح الإجتماعيـة، وباسـتثناء مسـح الأمـن الغذائـي الـذي أجرتـه الحكومـة بالتعـاون مـع برنامـج الأمـن الغذائـي العالمـي بنهايـة العـام 2020 فإنـه إلـى الآن ليـس هنـاك مـن مؤشـرات إحصائيـة ترصـد انعـكاس الظـروف المعيشـية علـى قـدرة الأسـر علـى تأميـن احتياجاتهـا الأساسـية مـن الغـذاء ومسـتلزمات المعيشـة.

وفـق معطيـات الاسـتبيان، فـإن المؤشـر الخـاص بقـدرة الأسـر السـورية علـى تدبيـر الغـذاء واحتياجـات المعيشـة تراجـع خـلال النصـف الأول، وذلـك مقارنـة مـع معطيـات الربـع الأخيـر مـن العـام الماضـي، مـن 2.3 إلـى 2.2 علـى مسـتوى البـلاد، الأمـر الـذي يعنـي صراحـة أن الأسـر لا تـزال غيـر قـادرة علـى تأميـن احتياجاتهـا الغذائيـة والمعيشـية، وهـو اسـتنتاج يتطابـق إلـى حـد كبيـر مـع التقديـرات البحثيـة المسـتقلة، التـي تتحـدث حاليـاً عـن ارتفـاع معـدل الفقـر بيـن السـوريين ليصـل إلـى 96%، ومـع التقديـرات الأمميـة القائلـة بحاجـة أكثـر مـن 14.5 مليـون سـوري إلـى المسـاعدة والدعـم.

تبعـاً للتـوزع الجغرافـي، تأتـي محافظتـي ريـف دمشـق وديـر الـزور فـي أسـفل قائمـة المحافظـات السـورية، حيـث يسـجل المؤشـر فـي الأولـى 1.8 وفـي الثانيـة 1.4، أي أن الأسـر فيهمـا غيـر قـادرة إلـى غيـر قـادرة أبـداً علـى تدبيـر الغـذاء واحتياجـات المعيشـة. وهنـاك خمـس محافظـات هـي: إدلـب، الحسـكة، الرقـة، حمـص، واللاذقيـة مؤشـرها (2.5) يشـير إلـى أن الأسـر فـي هـذه المحافظـات تصنـف بيـن خانتيـن غيـر القـادرة والقـادرة أحيانـاً، وهـذا حـال أيضـاً خمـس محافظـات أخـرى تـراوح مؤشـرها بيـن 2.2 و2.3، بينمـا ثبـت مؤشـر حلـب علـى 2، أي أن أسـرها غيـر قـادرة علـى تدبيـر الغـذاء والاحتياجـات المعيشـية.

شـكل 3: مـدى قـدرة الأسـر علـى تدبّـر الغـذاء واحتياجـات المعيشـة في الثلث الأول من عام 2022 بحسب المحافظة

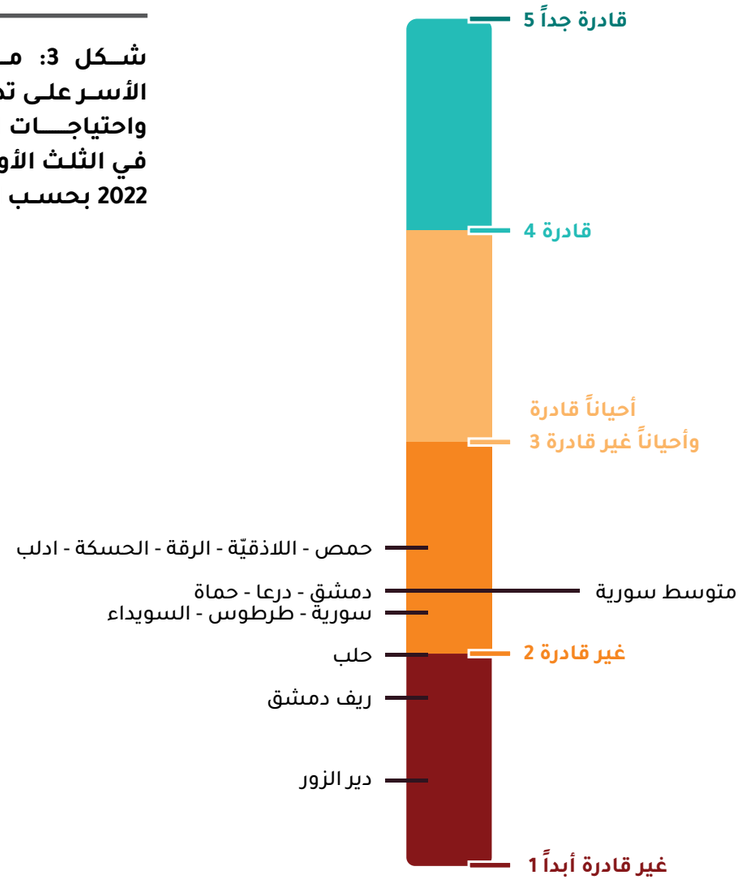

المشاركة والتفاعل المجتمعي

يتأثر الرضا عن مستوى الخدمات الأساسية المتاحة للمواطنين بالرضا عن حجم تفاعل الفاعلين المحليين من أفراد وجهات ومؤسسات المجتمع المدني والحكومي والدولي مع حاجات المجتمع المحلي. وفي استبيان «رصيد تنموي» تم اختيار 13 جهة محلية واختبار مدى رضا الناشطين والناشطات عن درجة تفاعل وتجاوب هذه الجهات مع احتياجات السكان ورغباتهم ومشاكلهم، فكانت النتائج على النحو التالي:

تصدرت وسائل التواصل الإجتماعي قائمة الفاعلين المحليين بدرجة رضا قدرها 3.7، تلتها وسائل الإعلام الخاصة والمؤسسات الدينية، وأشخاص لديهم علاقات أو نفوذ بدرجة رضا 3.1 لكل منها، وثالثاً جاءت ثلاث جهات هي البلدية، والمؤسسات الخدمية، ووسائل الإعلام الحكومي بدرجة رضا قدرها 2.9. أما أقل جهة بدرجة الرضا فكانت لجان الأحياء وسجلت 2.7.

مثل هذه النتائج ليست مفاجئة، فوسائل التواصل الإجتماعي لم تعد مصدراً لمعلومات كثير من السوريين، وإنما تحولت إلى ساحة حوار ونقاش حول القضايا والمشاكل المحلية، فضلاً عن أن تحرر هذه الوسائل من القيود التي تحكم وسائل الإعلام التقليدية جعلها تتجاوب وتتفاعل بإيجابية مع طروحات المتابعين لها، وهذه لها حسناتها وسيئاتها. وسائل التواصل الإجتماعي حققت درجات رضا عالية في بعض المحافظات، حيث وصلت في الحسكة وطرطوس إلى 4.1، وفي حمص وحلب والرقة 4.0، وفي إدلب ودمشق 3.9، وأقل درجة رضا عنها سجلت في دير الزور وبلغت 2.8. كما أن انحسار سلطة المؤسسات الرسمية في فترة ما أسهم في زيادة نفوذ جهات أخرى وتحولها إلى مرجعيات لشرائح شعبية مختلفة مثل الأشخاص النافذين مجتمعياً. واللافت أن هؤلاء رسخوا من نفوذهم حتى في المحافظات التي تحضر فيها مؤسسات الدولة بقوة كدمشق التي سجلت أعلى

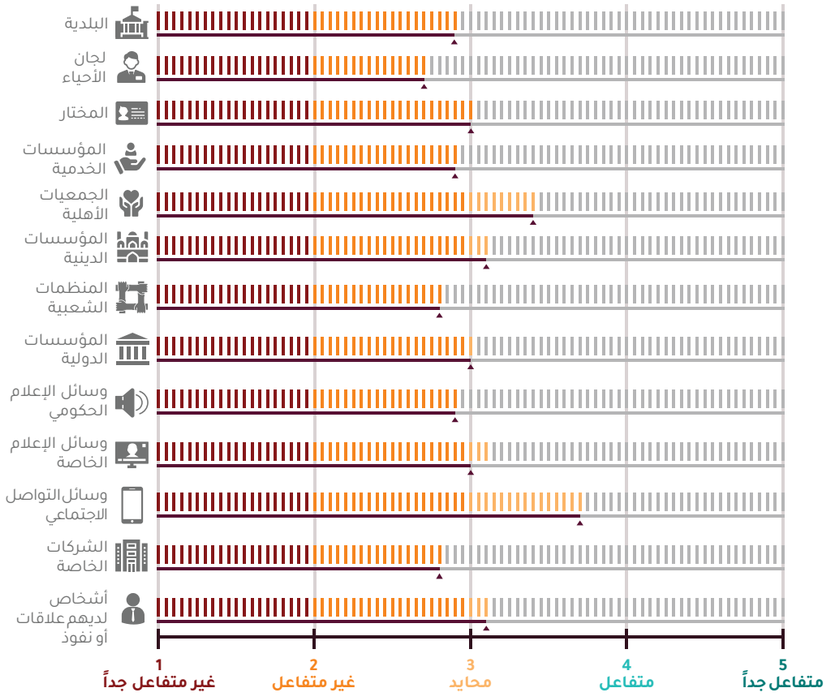

شكل 4: درجة تفاعل الجهات المختلفة مع احتياجات المجتمع المحلي في الثلث الأول من عام 2022

درجة رضا عن تجاوب هؤلاء مع حاجات المجتمع المحلي 3.5، ثم حلب 3.4، فحمص وإدلب بدرجة 3.1 لكل منهما، بينما سجلت ثلاث محافظات أقل درجة رضا رغم الطبيعة الاجتماعية التي تميز كل منها، فكانت اللاذقية، السويداء، ودير الزور بدرجة رضا لم تتجاوز 2.7.

وللأسف لم يتغير حال الجهات المفترض أنها على تماس مباشر مع مصالح السكان وقضاياهم كالبلديات ولجان الأحياء. فأعلى درجة رضا عن تفاعل البلدية مثلاً كانت في إدلب 3.4، ثم الحسكة 3.3، فحمص وحلب ولكل منهما 3.2. ولم تتجاوز في طرطوس ودير الزور 2.4 لتكونا بذلك أقل درجة رضا مسجلة بين المحافظات، ثم تأتي بعدهما درعا واللاذقية بدرجة 2.5.

ورغم التحسن الطفيف الذي ظهرت عليه الجمعيات الأهلية مقارنة بباقي الجهات والأطراف الأخرى وحتى بالمقارنة مع بيانات الاستبيان السابق، إلا أن واقعها يطرح تساؤلات تتعلق بالخطوات المفترض اتخاذها

لتفعيل دور هذه الجمعيات ومعالجة مشاكلها بغية رفع مستوى تفاعلها مع حاجات المجتمع المحلي، خاصة وأنها وجدت من أجل هذا الهدف. والمشكلة تبدو مشتركة بين جميع المحافظات وإن تباينت بنسب قليلة. فمثلاً درجة رضا الناشطين والناشطات المجتمعيين عن تفاعل الجمعيات الأهلية في 13 محافظة تراوحت ما بين 3.1 و3.9، حيث وصلت في حلب والسويداء إلى 3.9، وفي حماة وإدلب إلى 3.6، حمص 3.5، الحسكة 3.4. وهناك محافظة وحيدة سجلت أقل من 3 وهي دير الزور بدرجة رضا قدرها 2.5.

شكل 5: جدول النتائج مفصولة حسب المحافظات

	البلدية	لجان الأحياء	المختار	المؤسسات الخدمية	الجمعيات الأهلية	المؤسسات الدينية	المنظمات الشعبية	المؤسسات الدولية	وسائل الاعلام الحكومي	وسائل الاعلام الخاصة	وسائل التواصل الاجتماعي	الشركات الخاصة	أشخاص لديهم علاقات أو نفوذ
الحسكة	3.3	3.3	2.8	3.3	3.4	2.8	3.0	3.0	3.1	3.7	4.1	2.7	2.9
حماة	2.9	2.9	3.0	3.0	3.6	3.2	2.9	3.3	2.6	3.0	3.8	2.8	2.9
ادلب	3.4	3.0	3.2	3.2	3.6	3.3	3.2	3.2	3.0	3.5	3.9	3.1	3.1
دمشق	3.1	3.0	3.1	3.1	3.4	3.4	2.9	2.7	3.3	3.4	3.9	3.2	3.5
القنيطرة													
ريف دمشق	2.9	2.6	3.0	2.7	3.1	3.3	2.5	2.7	3.1	2.9	3.3	2.9	2.9
حمص	3.2	2.7	3.3	3.1	3.5	3.1	3.1	3.3	3.1	2.9	4.0	2.7	3.1
حلب	3.2	2.8	3.4	3.2	3.9	3.6	3.3	3.2	3.4	3.6	4.0	3.2	3.4
طرطوس	2.4	2.2	2.7	2.7	3.1	2.6	2.6	3.0	3.0	3.2	4.1	3.0	3.1
الرقة	2.7	2.6	2.6	2.6	3.4	3.0	2.9	3.2	2.8	3.4	4.0	3.0	3.0
اللاذقية	2.5	2.1	2.7	2.6	3.3	2.3	2.5	2.8	2.4	2.5	3.7	2.3	2.7
السويداء	2.6	2.4	2.5	2.8	3.9	3.3	2.6	3.4	2.3	2.7	3.8	2.6	2.7
درعا	2.5	3.4	3.0	2.4	3.0	2.6	2.1	2.7	1.6	2.0	3.1	2.3	3.2
دير الزور	2.4	1.9	2.1	2.6	2.5	1.4	1.3	2.1	2.1	2.1	2.8	1.4	2.7
سورية	**2.9**	**2.7**	**3.0**	**2.9**	**3.4**	**3.1**	**2.8**	**3.0**	**2.9**	**3.1**	**3.7**	**2.8**	**3.1**

1 - 1.79 | 1.8 - 2.59 | 2.6 - 3.39 | 3.4 - 4.19 | 4.2 - 5

الجمعيات الأهلية والعمل الخاص

ونحو مزيد من تقييم واقع عمل الجمعيات الأهلية، طرح على المبحوثين سؤال يتعلق بمستوى وواقع العلاقة السائدة بين الجمعيات الأهلية فيما بينها، بينها وبين الجهات والمؤسسات المحلية والأجنبية، خاصة لجهة تأثير التمويل على عمل هذه الجمعيات وأنشطتها. وقد حققت معظم المؤشرات تحسناً متفاوتاً، إلا أنه لم يرق إلى مستوى التحسن الملحوظ. إذ زاد مستوى تعاون الجهات المجتمعية فيما بينها كجمعيات وفرق تطوعية من 2.9 المسجل في الربع الأخير من العام 2021 إلى 3.2 في الاستبيان الحالي. كما وشهد مؤشر الاستقلالية التي تمنحها الجهات الممولة الأجنبية لعمل الجمعيات التي تدعمها على الأرض تحسناً طفيفاً، حيث ارتفع المؤشر من 2.3 إلى 2.6.

ولا يزال التفاعل المجتمعي والرسمي مع العمل والنشاط المجتمعي متوقفاً عند مستوى معين، الأمر الذي يعني إما أن العمل المجتمعي فشل في تسويق نفسه واختيار الأنشطة التي تحقق له متابعة شعبية واهتمام رسمي، أو أن التفاعل المجتمعي والرسمي يعاني من ضعف في متابعة الأنشطة المجتمعية. وتبين النتائج أن مستوى تفاعل المجتمع المحلي مع ما يقام من أنشطة مجتمعية ارتفع من 3.2 إلى 3.3. وفي الاستبيان الحالي حاولنا قياس مدى التفاعل الرسمي مع العمل المجتمعي فكان تقييم المبحوثين المجتمعيين أنه يقف عند 3.0، فيما كان الثقة أكبر لجهة قدرة العمل المجتمعي على التأثير في العملية التنموية، فهناك 43.03% من الناشطين والناشطات يعتقدون أنه قادر، و23.59% قالوا إنه قادر جداً مقابل 12.76% يرون أنه غير قادر، و8.75% غير قادر أبداً، وفقط كان هناك 6.97% في موقف المحايد.

شكل 6: الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة

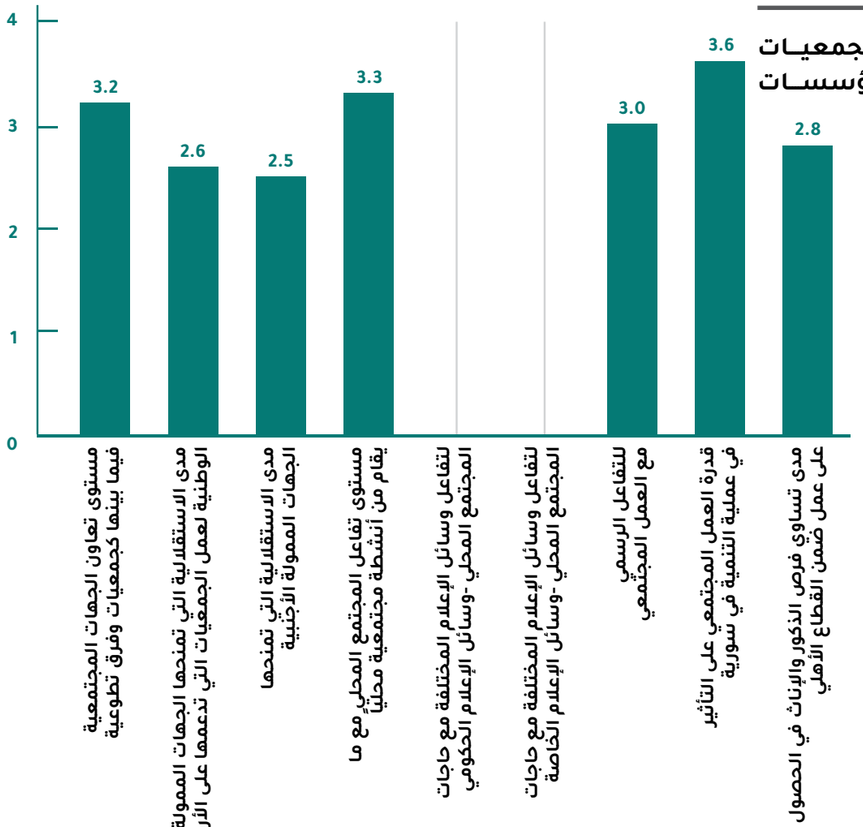

شكل 7: خلال الستة اشهر الماضية، هل تم دعوة أحد المعارف أو دعوتك للقاءات تشاورية مع لجنة الحي أو غيرها؟

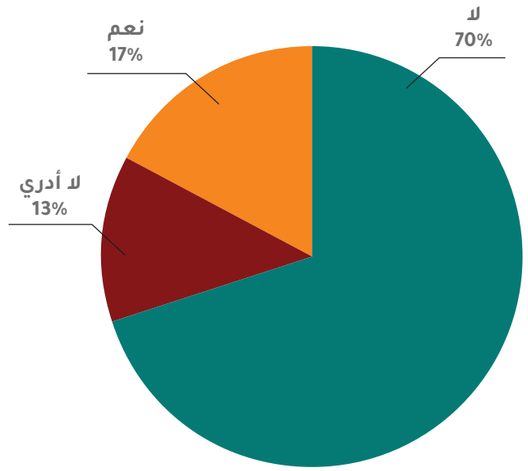

شكل 8: مستوى تفاعل المجتمع المحلي مع ما يقام من أنشطة مجتمعية

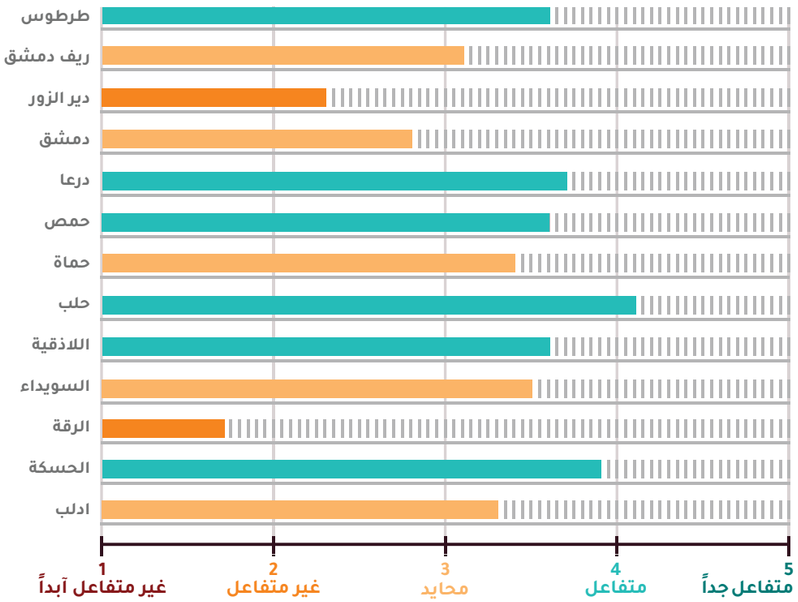

شكل 9: مدى تعاون الجهات المجتمعية المحلية مع بعضها البعض

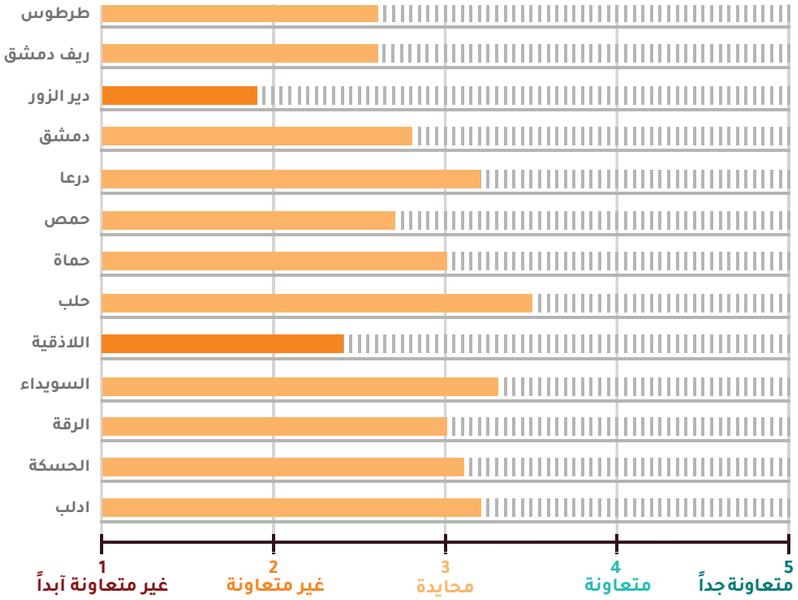

شكل 10: استقلالية لعمل الجمعيات الوطنية على مستوى المحافظات - الجهات الممولة الوطنية

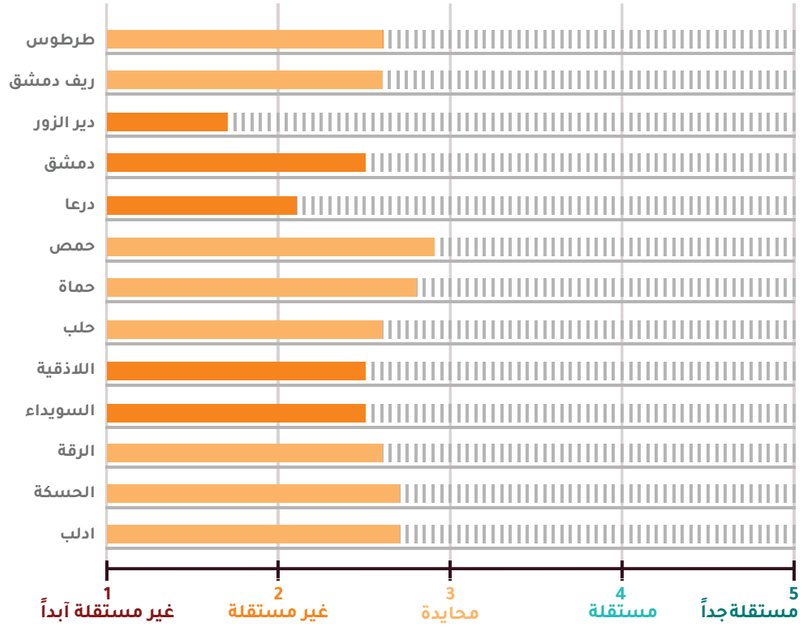

شكل 11: استقلالية لعمل الجمعيات الوطنية على مستوى المحافظات - الجهات الممولة الأجنبية

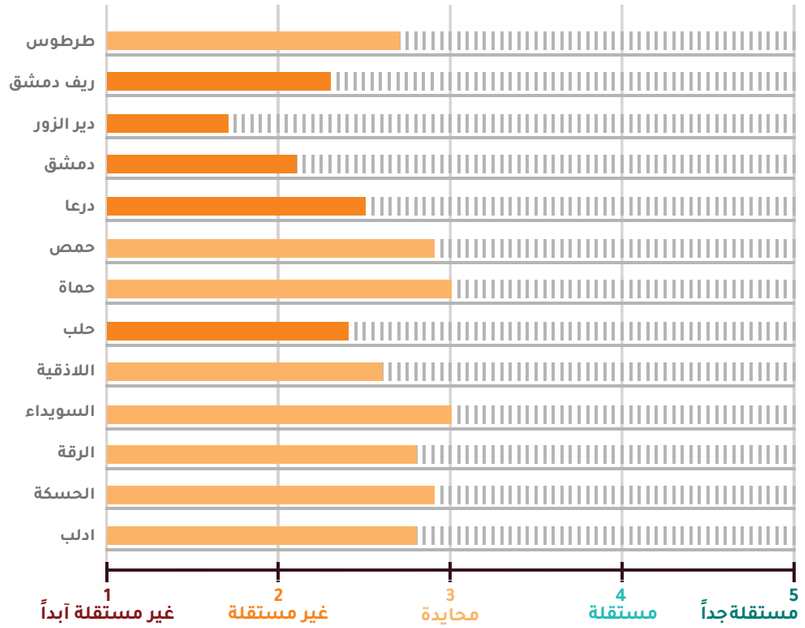

شكل 12: التفاعل الرسمي مع العمل المجتمعي

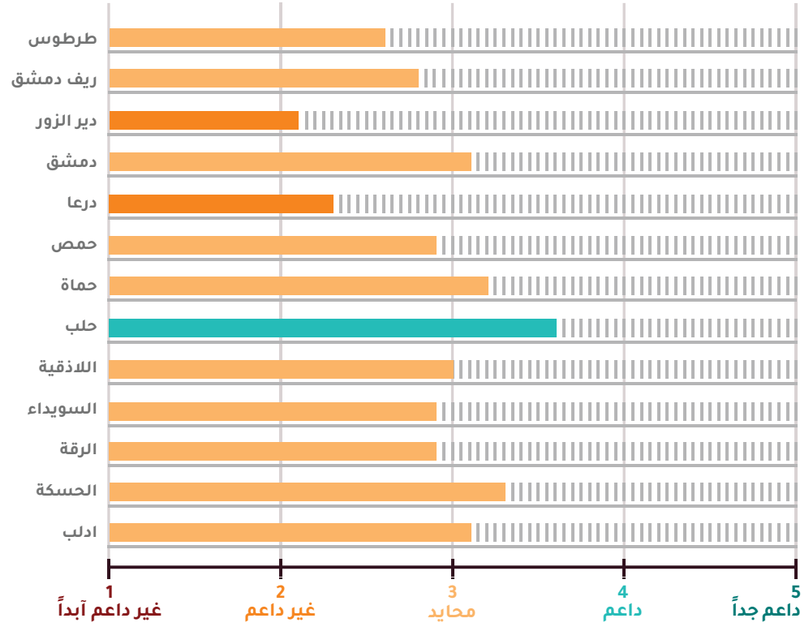

شكل 13: قدرة العمل المجتمعي على التأثير في عملية التنمية في سورية

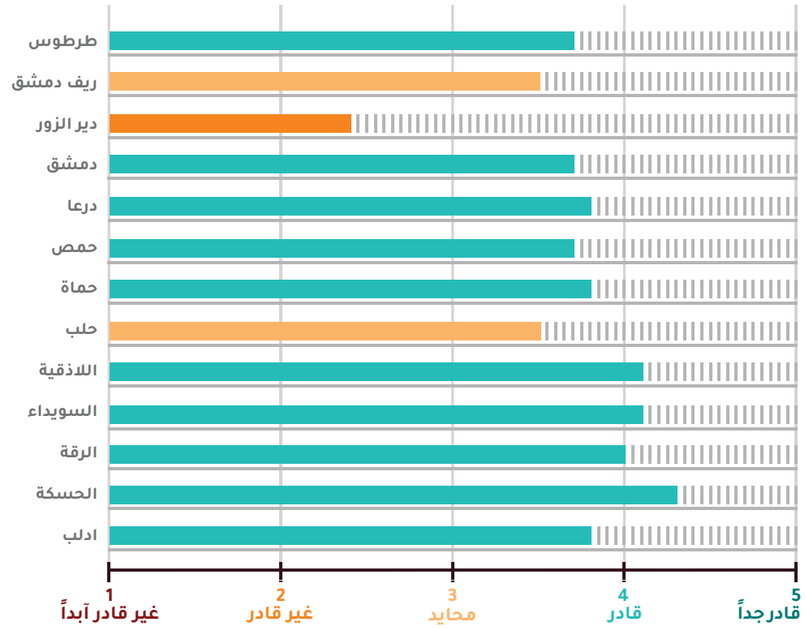

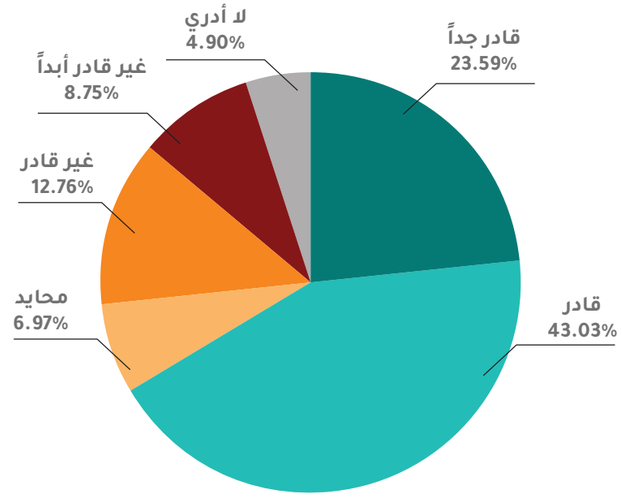

شكل 14: إيمان الناشطين بقدرة العمل المجتمعي على التأثير في عملية التنمية في سورية في الثلث الأول من عام 2022

ظواهر اجتماعية

على مدار السنوات السابقة من عمر الأزمة، انتشرت مجموعة من الظواهر الاجتماعية الخطيرة المعتادة في أوقات الحروب والأزمات، بعضها كان حاضراً قبل سنوات الأزمة بنسب محدودة وضمن حيز جغرافي معين، وبعضها الآخر ظهر حديثاً بفعل التداعيات الإقتصادية والإجتماعية السلبية للأزمة. ورغم انحسار الحرب عن مساحة واسعة من البلاد، إلا أن استمرار تدهور الأوضاع الإقتصادية وقصور الجهود التنموية المحلية أسهما في استمرار هذه الظواهر، والتي تشكل تحدياً حاسماً لمشروعات وخطط التنمية المحلية.

في هذا الاستبيان جرى اختيار خمس ظواهر، يعتقد أنها الأكثر انتشاراً، ومحاولة الوقوف على تقييم الناشطين والناشطات لتطور مؤشر كل من تلك الظواهر، فكانت النتائج على النحو التالية:

- زيادة مؤشر ظاهرة عمالة الأطفال على المستوى الوطني من 2.1 إلى 2.3، وقد سجل المؤشر على المستوى المحلي أكبر نسبة له في محافظتي طرطوس ودير الزور 2.8 لكل منهما، ثم دمشق وحمص 2.6. الأقل حضوراً للظاهرة كان في محافظتي إدلب والرقة بنسبة 1.6 لكل منهما.

- زيادة مؤشر تسول الأطفال على المستوى الوطني، حيث زاد المؤشر من 2.1 في الربع الأخير من العام الماضي إلى 2.3 حالياً. والنسبة الأهم للظاهرة سجلت في دير الزور، التي بلغ مؤشر تسول الأطفال فيها حوالي 3.4 ثم جاءت درعا ثانياً بين المحافظات بحوالي 3.2، فطرطوس وحمص ثالثاً بمؤشر قدره 2.7 لكل منهما. وكما في عمالة الأطفال، فإن إدلب والرقة كانت الأقل بين المحافظات السورية لجهة مؤشر تسول الأطفال أيضاً، وبمؤشر قدره 1.6.

- وعلى خلاف ما هو متوقع، فقد شهدت ظاهرة الزواج المبكر للفتيات (ما دون سن الثامنة عشر) زيادة قد تكون غير كبيرة، إلا أنها تؤشر إلى أن العوامل الإجتماعية والإقتصادية، التي تدفع الأسر لتزويج بناتها الصغيرات، لاتزال موجودة. ووفقاً للنتائج فقد زاد مؤشر هذه الظاهرة من 2.5 إلى 2.8. والمفاجأة هي في تركيبة المحافظات الأكثر احتضاناً لهذه الظاهرة. فإذا كانت العادات الإجتماعية في دير الزور تشجع على مثل هذه الظاهرة، وتجعلها المحافظة الأولى بمؤشر قدره 3.7، فإن السؤال هو عن الأسباب التي تجعل الظاهرة منتشرة في محافظتي طرطوس واللاذقية، فالأولى حققت مؤشر قدره 3.5، والثانية 3.4. وحتى حماة كان المؤشر كبيراً نوعا ما 3.0.

- ولم يكن واقع ظاهرتي تسرب الذكور والإناث من المدارس بأفضل حال. فالتسرب بين الذكور زاد من 2.1 إلى 2.3، كما أن التسرب بين الإناث زاد هو الأخر من 2.4 إلى 2.6. وتتضح خطورة الظاهرة أكثر مع استعراض أوضاع المحافظات، فدير الزور التي لا تزال تعاني من تبعات سنوات الحرب تصدرت قائمة المحافظات بتسرب الذكور (3.0) والإناث (3.3)، لكن عندما تكون طرطوس في المرتبة الثانية لجهة تسرب الذكور (2.9) فهذا يستحق الاهتمام، كذلك عندما تكون حمص والسويداء في تسرب الإناث وبمؤشر قدره 3.1 لكل منها.

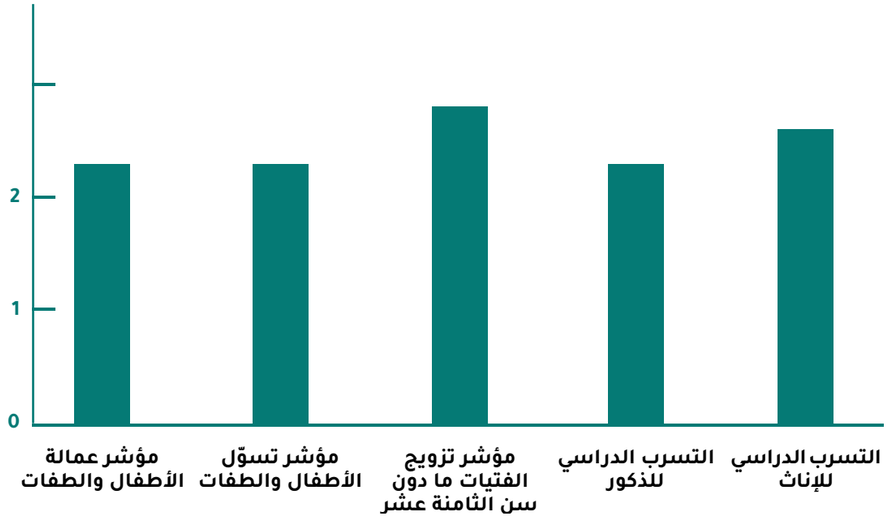

شـــكل 15: مـدى شـيوع الظواهـر الاجتماعيـة السـلبية علـى مسـتوى سـوريا

- علـى الرغـم مـن تراجـع خيـار اللجـوء إلـى العائلـة أو العشـيرة لـدى المـرأة التـي تتعـرض لعنـف أسـري، إلا أنـه لا يـزال الخيـار الأكثـر شـيوعاً فهـو يسـتحوذ علـى مـا نسـبته 59.91% مقابـل 64% سـابقاً. ومـع ذلـك فهنـاك تنامـي لخيـارات مؤسسـاتية وقانونيـة أخـرى مثـل اللجـوء إلـى القضـاء والـذي زاد مـن 11% إلـى حوالـي 12.72%، واللجـوء إلـى مخفـر الشـرطة الـذي زاد هـو الآخـر مـن 3% إلـى حوالـي 4.29%، مقابـل تراجـع خيـارات أخـرى مثـل الوجهـاء المحلييـن مـن 6% إلـى 5.33%، و الجمعيـات مـن 4% إلـى حوالـي 2.66%. كمـا وارتفعـت نسـبة الذيـن لا يعرفـون مـن 13% سـابقاً إلـى 15.09%.

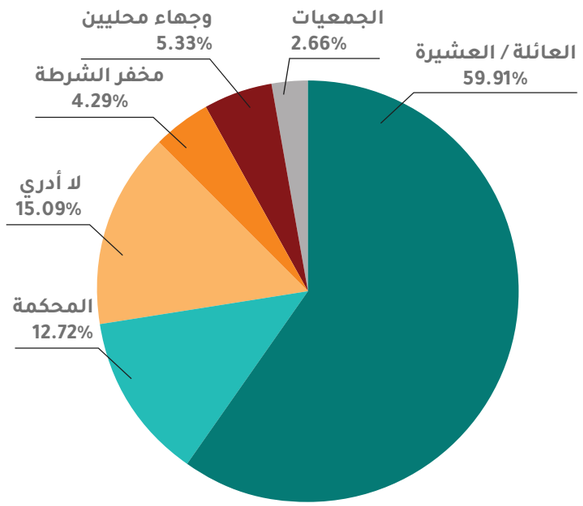

شـــكل 16: الخيـــار الرئيسـي الـذي تلجـأ إليـه النسـاء فـي حالـة العنـف الأسـري

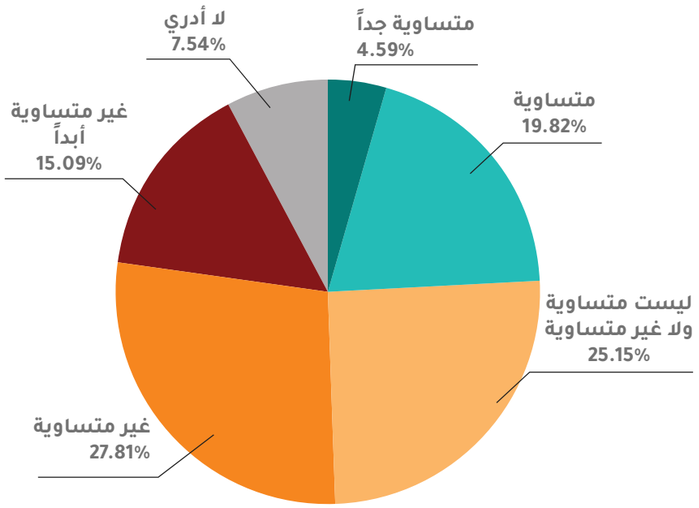

شـــكل 17: اعتقـــاد الناشـــطين بتسـاوي فـرص العمـل بيـن الذكـور والانـاث فـي القطـاع الأهلـي فـي الثلـث الأول مـن عـام 2022

كوفيد-19

مع تراجع الاهتمام العام بالفيروس مقارنة بالسنوات السابقة، فقد بات الانقسام الشعبي واضحاً بين راغباً بالحصول على اللقاح المضاد للفيروس، وبين من يعتقد بعدم أهميته أو أنه غير مقتنع به. وهذا تظهره النتائج بوضوح، فنسبة الناشطين والناشطات الذين قاموا بالتسجيل لتلقي لقاح كوفيد 19 وصلت إلى 45.56% مقارنة بحوالي 42% في السابق، ونسبة الذين لم يسجلوا ولا يرغبون بالتسجيل فقد بلغت حوالي 29.88% مقابل 24% سابقاً، وانخفضت كذلك نسبة الذين لم يسجلوا لكنهم يرغبون بالتسجيل من 26% سابقاً إلى 16.42%.

وعن نسبة السكان في محيط المبحوثين ممن قاموا بالتسجيل لتلقي كوفيد 19، فإن تقديرات الناشطين تقول إن قلة من السكان فعلوا ذلك، وهذا الخيار شكل 42.81% من الإجابات، وهناك (ونسبتهم 29.48%) من قال إن البعض (النصف تقريباً) فعل ذلك، و11.85% اعتبروا أن معظم الناس فعلوا ذلك، بينما 9.63% أكدوا أنهم لا يعرفون.

على المقلب الآخر، والمتعلق بتعامل الأطراف الفاعلة محلياً مع أزمة فيروس كوفيد 19، فقد كشفت النتائج عن ارتفاع في مؤشر الرضا عن تفاعل السلطات المحلية مع أزمة فيروس كوفيد 19 من 2.9 في الثلث الأخير من العام الماضي إلى 3.2 حالياً. وكان الرضا الأكبر من نصيب محافظة ريف دمشق 3.7، فدمشق 3.6، ثم حلب والحسكة بمؤشر لكل منها 3.5. في حين جاءت دير الزور في ذيل قائمة المحافظات بمؤشر لم يتجاوز 1.7. وشهد مؤشر تفاعل الجهات الأهلية والمجتمعية مع أزمة فيروس كوفيد 19 تحسنا بسيطاً، حيث ارتفع مؤشر الرضا من 3.1

إلى 3.4. جغرافياً جاءت حلب أولاً في تفاعلها جهاتها الأهلية والمجتمعية بمؤشر قدره 3.8، ثم طرطوس ودمشق 3.6، وثالثاً كانت هناك ثلاث محافظات هي ريف دمشق، درعا، وإدلب لكل منها 3.5. واحتلت أيضاً دير الزور المرتبة الأخيرة في قائمة المحافظات بمؤشر بلغ 1.5.

وحافظت وسائل الإعلام الحكومية والخاصة ووسائل التواصل الإجتماعي على مسافة واحدة بينها تقريباً. فمؤشر الرضا عن تفاعل وسائل الإعلام الحكومية مع أزمة الفيروس سجل 3.2 على المستوى الوطني في زيادة طفيفة جداً مقارنة بالسابق، والحال نفسه بالنسبة لوسائل الإعلام الخاصة التي ارتفع مؤشرها من 3.1 إلى 3.2 حالياً. وحتى شبكات أو وسائل التواصل الإجتماعي فقد شهد مؤشرها تحسناً محدوداً من 3.4 في الثلث الأخير إلى 3.6 حالياً.

مستقبل وآفاق التنمية

إلى الآن لا تزال الثقة تبدو مفقودة بين جميع أطراف العملية التنموية المحلية أو أنها في أدنى مستوياتها، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال مسيرة العمل التنموي ونتائجه المتحققة قياساً إلى الطموحات المجتمعية والفرص التنموية المتاحة. وتبعاً لما حملته نتائج الاستبيان فإن مؤشر رضا المشاركين في الاستبيان عن مدى قدرة العمل المجتمعي على التأثير في عملية التنمية حافظ على وضع السابق 3.6، لكن ايمان الناشطين بقدرة القائمين على مسؤوليات الإدارة المحلية والمنتخبين في محيط المشاركين في الاستبيان على التأثير في عملية التنمية المحلية تراجع من 2.7 إلى 2.6. وكالعادة فقد تباين وضع ذلك المؤشر بين

المحافظات لأسباب وعوامل متعلقة بأوضاع كل محافظة وخصوصيتها وتجربتها التنموية والمجتمعية، ففي الوقت الذي سجل المؤشر أعلى مستوى له في الحسكة 3.3 وفي إدلب 3.2، استقر في حمص وحماة عند 2.9، وتدنى إلى 2.1 في درعا، وإلى 1.8 في دير الزور.

ولهذا فإن تفاؤل الناشطين بمستقبل التنمية في سوريا تراجع مؤشره العام من 2.8 إلى 2.7 حالياً. إنما على مستوى المحافظات كان هناك ناشطون أكثر تفاؤلاً وأخرين أقل تفاؤلاً، فمثلاً كان ناشطو حماة والحسكة الأكثر تفاؤلاً بين المحافظات بحوالي 3.1، ثم جاء ناشطو السويداء وإدلب ولكل منهم 3.0، فناشطو الرقة 2.9. الأقل تفاؤلاً كان ناشطو دير الزور 1.6، ودرعا 2.3.

وعن مدى تشارك المنتخبين في الإدارة المحلية للمعلومات مع المواطنين، فإن تقييم الناشطين لذلك زاد من 2.2 في الربع الأخير من العام الماضي إلى 2.3 في النصف الأول من العام الحالي. علماً أن أعلى تقييم على مستوى المحافظات سجلته محافظة إدلب 2.8، تلتها الحسكة 2.6. الأقل كانت هذه المرة درعا واللاذقية وسجلت كل منهما 1.8.

وحافظ تقييم الناشطين المشاركين في الاستبيان لواقع المشاركة السياسية للمرأة على وضعه السابق، والذي كان قد سجل 2.2، إلا أن المثير للاهتمام هو التقييم المرتفع للناشطين في الحسكة حيال مشاركة المرأة في الحياة السياسية، والذي بلغ 2.9، وكذلك إدلب 2.5، ودير الزور 2.3، بينما لم يتجاوز هذا المؤشر 2.3 في دمشق، و2.2 في طرطوس.

وعلى خلاف الانتقادات الشعبية لمشروع استخدام البطاقة الذكية، فإن تقييم تأثير استخدامها على عدالة توزيع الدعم الحكومي زاد بحسب قناعة الناشطين من 2.6 إلى 2.8. والمحافظة الأولى في مؤشر التقييم كانت دمشق 3.5، ثم طرطوس 3.2، فإدلب 3.1، وجاءت درعا أخيراً بمؤشر قدره 2.1.

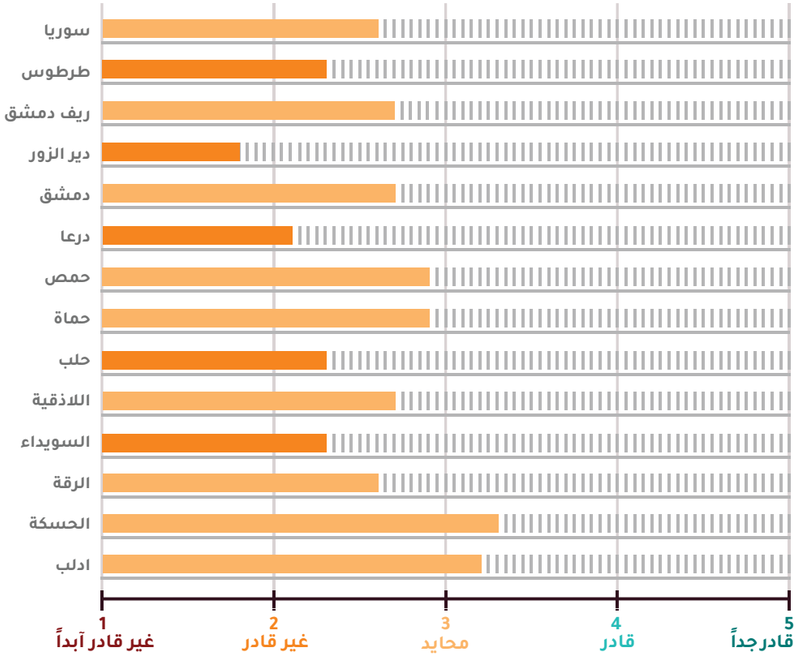

شكل 18: قدرة القائمين على مسؤوليات الإدارة المحلية والمنتخبين في محيطيك على التأثير في عملية التنمية المحلية

شكل 19: تفاؤل الناشطين بمستقبل التنمية في سورية

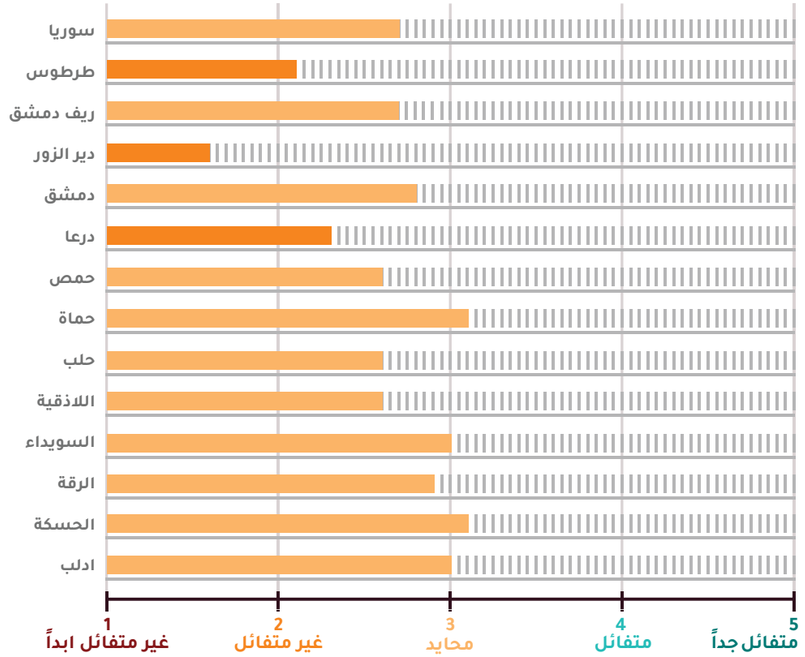

شكل 20: تأثير استخدام البطاقة الذكية على عدالة توزيع الدعم الحكومي

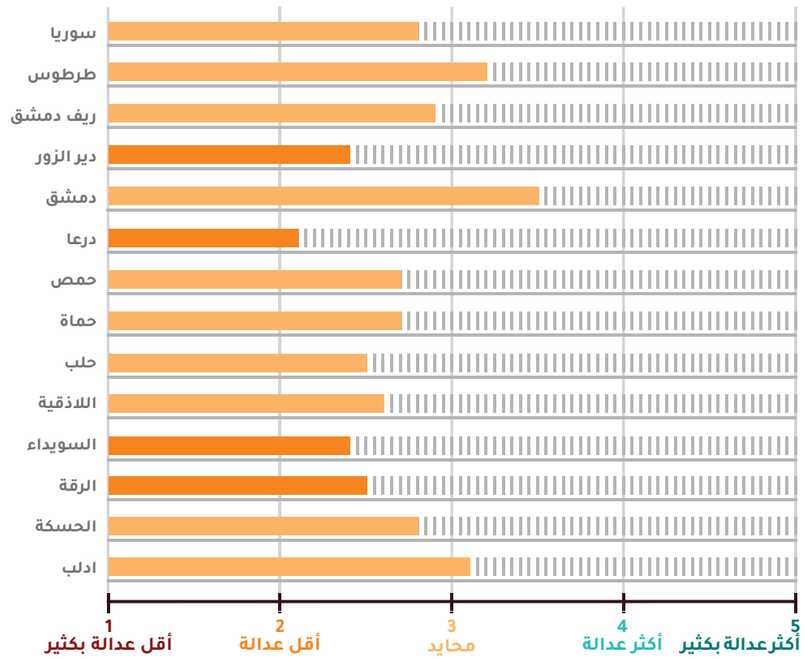

شكل 21: مدى تشارك المنتخبين في الإدارة المحلية المعلومات مع المواطنين

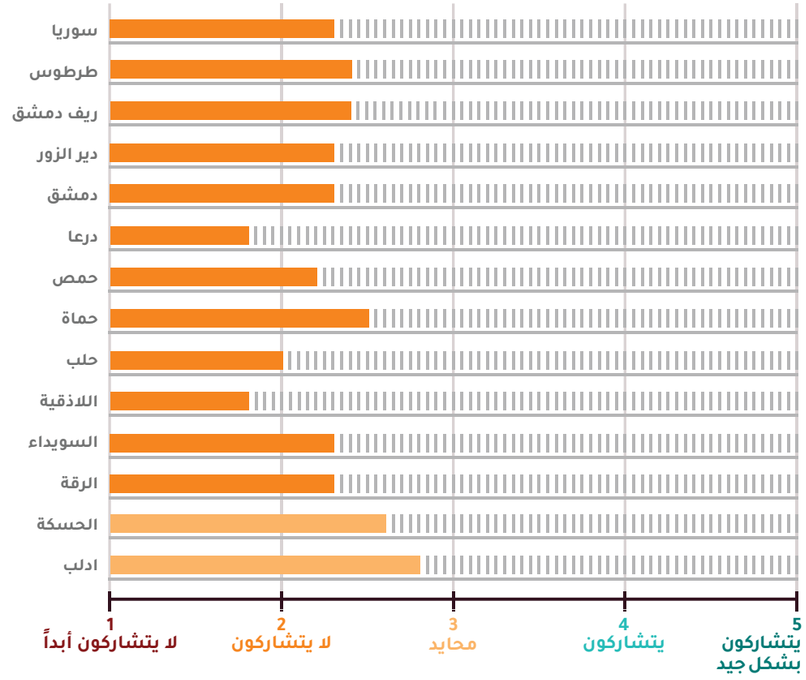

شكل 22: مدى تلبية البرامج الانتخابية للبرلمان لتطلعات الناخبين

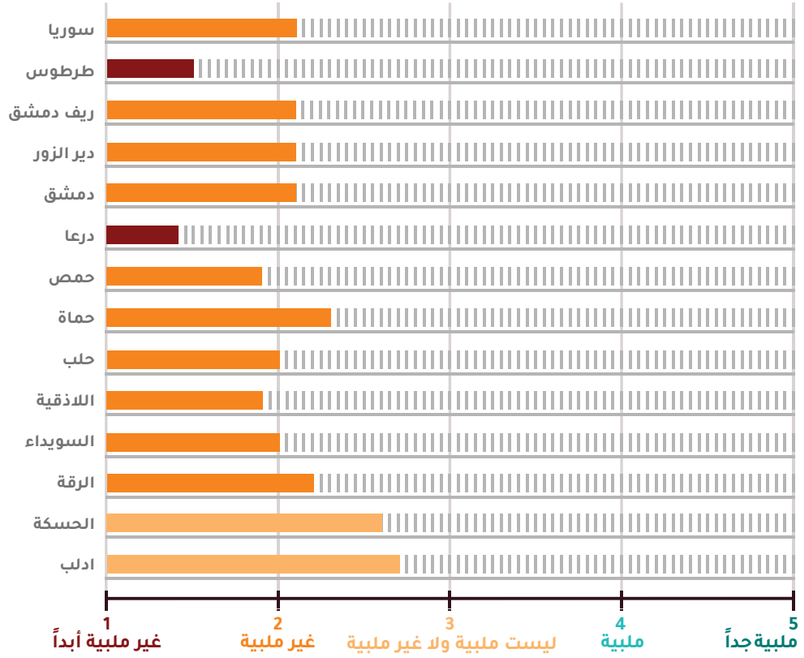

شكل 23: مدى اهتمام المرآة بالمشاركة السياسية

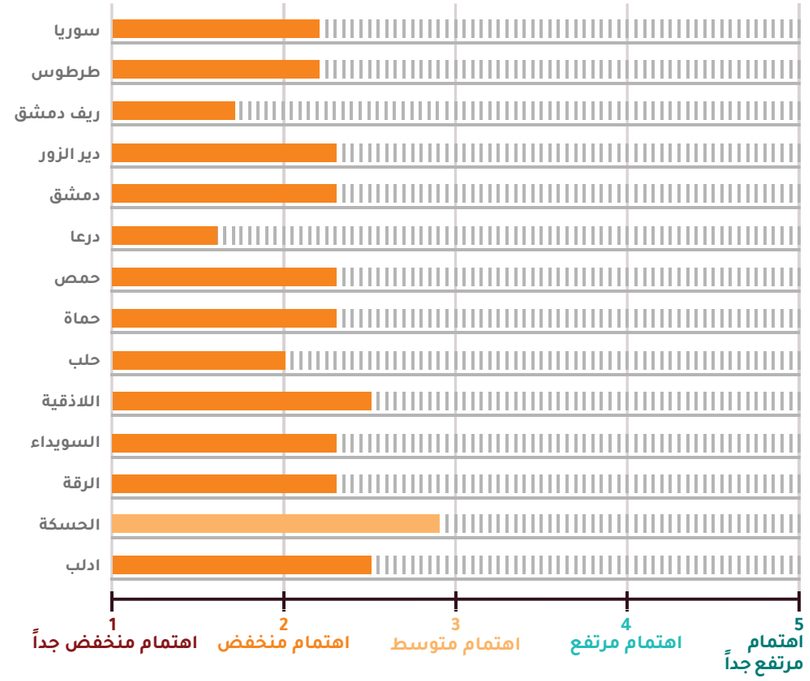

«رصيد تنموي»

على الرغم من أن 33.73% من المشاركين في الاستبيان لم يسمع بإصدار «رصيد تنموي» من قبل، إلا أن تأكيد 21.01% من الناشطين أنهم يتابعون ويقرؤون بالكامل منتج رصيد تنموي، و 34.32% يلقون نظرة عليه، فهذا يشكل حافزاً للفريق العمل لتطوير المنتج بمحتواه وإخراجه، ومحاولة إيصاله لكل مهتم بغية توفير بعضاً من المعلومات والقراءات التي يمكن الإفادة منها في تحليل الواقع التنموي، والأهم توثيق ما يتاح من أخبار وتطورات لها علاقة بالبعد التنموي المحلي من ناحية، وتلبية احتياجات الناشطين والفاعلين المجتمعين وزيادة معارفهم من ناحية ثانية.

العمل الحكومي

تميز النصف الأول من العام الحالي2022 بحدوث مجموعة من التطورات والتحولات المحلية والخارجية، السياسية والإقتصادية والإجتماعية، والتي كان لها أثر واضح في مجريات المشهد السياسي المرتبط بمآلات الأزمة السورية، وفي مقاربة التوجهات والسياسات الحكومية للأوضاع الإقتصادية والإجتماعية السائدة في البلاد. ومن المتوقع أن يستمر تأثير هذه التطورات والتحولات خلال الفترة القادمة، وبشكل أعمق بالنظر إلى تعمق الأزمات العالمية بدءاً من الأزمات الجيوسياسية والعسكرية إلى الإقتصادية، فالطاقوية.

وبناء على المعطيات المتوفرة، فإنه يمكن تقديم رؤية عامة عن تلك التحولات والمتغيرات وانعكاساتها السلبية والإيجابية على الأوضاع العامة في البلاد.

أولاً- المحور السياسي:

تابعت اللجنة الدستورية المصغرة اجتماعاتها في جنيف للتوصل إلى مسودة لدستور البلاد بموجب تفاهمات استانا، وعقدت لهذه الغاية جولتين من الاجتماعات (الجولة السابعة وعقدت في شهر آذار، والجولة الثامنة وعقدت في شهر حزيران) لم تسفرا عن تقدم ملحوظ. وفي وقت لاحق تم الإعلان عن تأجيل الجولة الثالثة، التي كان مقرراً لها أن تعقد في أواخر شهر تموز الماضي، وذلك على خلفية إعلان موسكو أن جنيف لم تعد مكاناً حيادياً للاجتماعات نتيجة تأخر الأخيرة في منح الوفد الروسي تأشيرات دخول على خلفية الحرب الروسية الأوكرانية، ومساندة دمشق للموقف الروسي.

وحسب التسريبات، فإن الوفدين الروسي والسوري طرحا عواصم بديلة لاستضافة اجتماعات اللجنة الدستورية كآستانا أو مسقط أو دمشق، في حين أن تركيا اقترحت إحدى العواصم التي تستضيف واحداً من مقرات للأمم المتحدة، وحتى لحظة إعداد هذا العدد لم يتم الإتفاق على مكان الإجتماع القادم وموعده.

وفي سياق التحولات السياسية التي تشهدها المنطقة، والتي بدأت بالانفتاح السعودي-الإماراتي على تركيا، والإماراتي على إيران، وقبلهما الإنفتاح الأردني على دمشق، جاءت الزيارة الأولى للرئيس السوري إلى الإمارات العربية المتحدة منذ العام 2011، متوجة بذلك سلسلة من الزيارات واللقاءات لمسؤولي البلدين استمرت لعدة أشهر، وسادت أجواء شعبية من التفاؤل في أعقاب الزيارة لجهة إمكانية حصول البلاد على مساعدات اقتصادية مباشرة توقف حالة التدهور التي تشهدها الأوضاع المعيشية، إلا أن المعلومات الرسمية أشارت إلى أن التعاون الإقتصادي بين البلدين بات بعهدة القطاع الخاص مدعوماً من الحكومتين. كما وعززت مسقط من علاقاتها السياسية التي لم تنقطع مع دمشق، فكانت زيارات الوفود المتبدلة وأبرزها زيارة وزير الخارجية العماني إلى سوريا ونظيره السوري إلى عمان.

أما بالنسبة لباقي المناطق، والتي لا تخضع لسيطرة الحكومة، فإن أوضاعها السياسية بقيت على حالها من عدم الإستقرار، فالمناطق الخاضعة لسيطرة «الإدارة الذاتية» جعلتها التهديدات التركية المستمرة بشن عملية عسكرية على بعض المناطق الحدودية تعيش حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني والإجتماعي من جهة، وتدخل في عملية تفوض أولية مع الحكومة السورية عبر وساطة روسية من

جهة ثانية. فيما المناطق في إدلب تشهد ترسيخاً لنفوذ بعض الفصائل كهيئة تحرير الشام على حساب فصائل أخرى، وهي مناطق تتخوف من عملية عسكرية سورية روسية مشتركة يكون هدفها في المرحلة الأولى الوصول إلى طريق M4.

لكن الحدث الأبرز يبقى الحرب الروسية- الأوكرانية، والتي كانت سوريا بأطرافها السياسية حاضرة فيها بشكل مباشر من خلال النقاط التالية:

- انقسام السوريين بين مؤيد ومعارض لطرفي النزاع، ففي حين أعلنت الحكومة تأييدها لموسكو في عمليتها العسكرية معتبرة أنه من حقها أن تدافع عن حدودها وسيادتها في مواجهة توسع حلف «الناتو»، أيدت فصائل المعارضة وتجمعاتها السياسية العسكرية الجانب الأوكراني، وألقت باللائمة على الجانب الروسي الساعي حسب وصفها إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والنيل من وحدة أراضيها وسيادتها.

- شيوع معلومات عن توجه مقاتلين محسوبين على كلا الطرفين إلى مناطق الاشتباك للقتال إلى جانب أحد طرفي الحرب، ولتكون بذلك الحرب الروسية الأوكرانية هي الجبهة العسكرية الخارجية الثالثة التي يشارك فيها السوريون خرج بلادهم بعد ليبيا وأذربيجان.

- مع ارتفاع أعداد اللاجئين الأوكرانيين الهاربين من جحيم المعارك الدائرة في بلادهم، فإن معظم التوقعات تذهب باتجاه إمكانية أن تشهد التبرعات والمساعدات الإغاثية الدولية التي تمنح سنوياً للسوريين المتضررين تراجعاً ليس بالقليل. وهذا ما حدث خلال مؤتمر بروكسل الأخير، الذي خلص إلى جمع حوالي 6.4 مليارات يورو، منها حوالي 4 مليار للعام 2022 وحوالي 2 مليار للأعوام 2023 وما بعدها، يضاف لها حوالي 1.7 مليار قروض ميسرة للأعوام 2022 وما بعدها، وذلك بانخفاض حوالي مليار يورو عن العام السابق.

- تحول سوريا من جديد إلى ساحة لتصفية حسابات بين القطبين الدوليين، لاسيما مع تواجد قواعد عسكرية لكل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية على الأراضي السورية، وبغض النظر عن شرعيتها أو عدم شرعيتها، فإن الخوف هو في وصول الأمور إلى درجة الصدام العسكري بين الدولتين، وعندئذ لن تكون سوريا في منأى عن ذلك الصدام. هذا إضافة إلى استغلال دول أخرى (تركيا مثلاً) للحرب الروسية-الأوكرانية والانشغال الإقليمي لزيادة تدخلها في الشأن السوري ومحاولة قضم مزيد من الأراضي السورية بحجة محاربة الإرهاب وحماية أمنها القومي.

ثانياً-المحور الإقتصادي:

حدثان أساسيان استحوذا على المشهد الإقتصادي خلال النصف الأول من العام الحالي، بالنظر إلى تأثيراتهما الكبيرة على الأوضاع المعيشية والإقتصادية للسوريين، والتي استمرت في التدهور تحت تأثير عدة عوامل داخلية وخارجية.

الحدث الأول، وتمثل في مشروع إعادة هيكلة الدعم الحكومي، والذي بدأت أولى خطواته في الأول من شهر شباط الماضي، حيث أعلنت الحكومة عن استبعاد ما يقرب من 600 ألف أسرة من مظلة الدعم الحكومي، قبل أن تقرر في اليوم نفسه، وفي الأيام التالية، إعادة أسر كثيرة إلى خانة الدعم بعدما تبين وجود أخطاء فادحة في قاعدة البيانات الحكومي، والتي جرى الاعتماد عليها. ويأخذ كثيرون على المشروع الحكومي أنه اعتمد على معايير غير دقيقة كالملكية عوضاً عن الدخل، إضافة إلى غياب أية بيانات دقيقة عن متوسط إنفاق الأسرة السورية على احتياجاتها من السلع والخدمات الرئيسية ومصادر دخلها، خاصة وأن هناك بيانات رسمية تشير بوضوح إلى ارتفاع عدد الأسر التي لا تعاني من انعدام متوسط أو كبير في أمنها الغذائي. كما ويسجل الكثيرون على المشروع الحكومي أنه اتجه

نحو الحلقة الأضعف وهو المواطن، فيما كانت البداية يجب أن تكون مع المؤسسات الحكومية المعنية بأي شكل بملف الدعم، والتي تعاني، وبنسبة كبيرة من أشكال مختلفة من الهدر والفساد.

أما الحدث الثاني، فهو يتعلق بأزمة حوامل الطاقة المستمرة، والتي تفاقمت حدتها خلال النصف الأول من العام الحالي، حيث عاش السوريون شتاء صعباً، فإلى جانب عدم توفر مادة المازوت المخصصة للتدفئة إلا بكميات قليلة جداً لا تتجاوز 50-100 ليتر لكل أسرة، فإن اللافت كان زيادة عدد ساعات التقنين الكهربائي لتصل إلى أرقام قياسية لم تسجلها من قبل وذلك نتيجة تراجع كميات الغاز المسلم إلى محطات التوليد الكهربائية، وتوقف بعض المحطات لحاجتها إلى الصيانة وإعادة التأهيل نتيجة قدمها وانتهاء عمرها الفني.

تعمقت أزمة الطاقة أكثر مع تراجع مستوردات البلاد من النفط الخام، وتالياً تراجع الكميات المطروحة للاستهلاك المحلي من جميع المشتقات النفطية، وتحديداً مادتي المازوت والبنزين، وهو ما ترك تأثيرات كبيرة وخطيرة على أداء مختلف القطاعات الإقتصادية والخدمية وتلبية احتياجات المواطنين من المشتقات النفطية، سواء لاستخدامها في التدفئة أو النقل أو الزراعة أو الصناعة. إذ عملت الحكومة على تخفيض مخصصات المنازل وأصحاب السيارات والمنشآت بمختلف تصنيفاتها من مادتي المازوت والبنزين، وذلك ريثما تحل الأزمة، لكن مع ارتفاع أسعار النفط عالمياً بسبب الحرب الروسية والأوكرانية أبقت الحكومة على التخفيض الأخير لتقليص ما تسميه عجزاً في ميزانها التجاري النفطي.

وحسب بيانات وزارة النفط والثروة المعدنية، فإن إنتاج البلاد من النفط الخام بلغ خلال النصف الأول من العام 2022 حوالي 14.5 مليون برميل بمتوسط إنتاج 80.3 ألف برميل يوميًا، تسلمت منها المصافي في حمص وبانياس حوالي 14.2 ألف برميل يوميًا

إلى المصافي، واتهمت الوزارة القوات الأميركية بسرقة ما يصل إلى 66 ألف برميل يوميًا من حقول المنطقة الشرقية. في حين أن بيانات العام الماضي أشارت إلى أن إنتاج النفط بلغ نحو 31.4 مليون برميل، بمتوسط إنتاج 85.9 ألف برميل يوميًا، وصل منها إلى المصافي الحكومية حوالي 16 ألف برميل يوميًا.

أما فيما يتعلق بإنتاج البلاد من الغاز الطبيعي، فقد بلغ خلال النصف حوالي ملياري متر مكعب بمعدل إنتاج 11.3مليون متر مكعب يوميًا، منه 11.1 مليون متر مكعب يوميًا من الغاز النظيف، سُلِّم 82% منه لوزارة الكهرباء بمتوسط يومي قدره 8.6 مليون متر مكعب بما فيها محطة السويدية، و3% لوزارة الصناعة و15% لوزارة النفط والثروة المعدنية.

ومقارنة بإنتاج العام الماضي 2021 فإن إنتاج الغاز الطبيعي في سوريا شهد تراجعًا خلال النصف الأول مقارنة بمعدلات 2021، والتي سجلت خلال العام بأكمله نحو 4.5 مليار متر مكعب، بمعدل إنتاج 12.5 مليون متر مكعب يوميًا، منه 12 مليون متر مكعب يوميًا من الغاز النظيف، يُسَلَّم 79% منه لوزارة الكهرباء و6% لوزارة الصناعة و15% لوزارة النفط والثروة المعدنية.

وسجل الإنتاج الإجمالي من الغاز المنزلي حوالي 42 ألف طن، توزع ما بين 12 ألف طن من المصافي، و30 ألف طن من معامل الغاز، بما يعادل 234 طن يوميًا، وذلك مقارنة مع حوالي 323 طنًا يوميًا في العام 2021.

على صعيد تكرير النفط في مصفاتي حمص وبانياس، فإن البيانات الرسمية تظهر أنه جرى تكرير حوالي 1.990 مليون طن في مصفاتي حمص وبانياس، منها نحو 537 مليون طن على عقد تكرير الطاقة الفائضة. وعلى ذلك فقد بلغ إنتاج المصافي من المشتقات النفطية خلال النصف الأول حوالي 355 ألف طن من البنزين الممتاز، 545 مليون طن من المازوت، 960 ألف طن من فيول - زيت الغاز.

وتقدر وزارة النفط قيمة الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بقطاع النفط في سوريا، منذ بداية الحرب حتى منتصف 2022، بحوالي 105 مليارات دولار، أي ما متوسطه شهرياً حوالي 778 مليون دولار.

اللافت كذلك على مستوى الأداء الإداري الحكومي خلال الأشهر الأولى من العام الحالي، إعلان وزارة التنمية الإدارية عن مسابقة مركزية لتعيين حوالي 80 ألف شخص في وزارات ومؤسسات الدولة، وفي جميع المحافظات ومن مختلف الفئات الوظيفية. وقد أشارت النتائج النهائية إلى قبول حوالي 33 ألف متقدم من أصل 80 ألف شاغر في مؤسسات الدولة والقطاع العام.

وبناء على الهياكل التنظيمية الجديدة التي أقرتها الحكومة لوزاراتها ومؤسساتها، فقد تم خلال الفترة الماضية إلغاء ما يزيد من 27 منصباً حكومياً من مرتبة معاون وزير وما دون، وذلك في إطار مشروع الإصلاح الإداري.

ثالثاً- المحور الخدمي:

كان لتراجع مستوى الخدمات الأساسية التي تقدمها المؤسسات الحكومية انعكاسه الواضح على حياة المواطنين ومعاناتهم خلال الفترة المدروسة. إذ أن شتاء العام 2021-2022 كان بنظر شريحة واسعة من السوريين هو الأقسى الذي يمر عليهم منذ العام 2011، سواء لجهة محدودية مخصصات الأسرة من مادة مازوت التدفئة والتي تراجعت إلى 100 ليتر توزع على دفعتين، لكن عملياً فإن العديد من الأسر لم تستلم سوى دفعة واحدة، وهو ما اضطر الكثير من الأسر إلى سد بعض احتياجاتها من هذه المادة من السوق السوداء، وبمبالغ كبيرة جداً، وصلت إلى حد 5000 ليرة لليتر الواحد، في حين أن مبيعه

حكومياً للأسر كان بحدود 500 ليرة لليتر الواحد، وللصناعيين 1600 ليرة.

وأسهم تدهور وضع الطاقة الكهربائية في إضافة عبئاً جديداً على كاهل الأسر، حيث انخفضت ساعات التغذية في العديد من المناطق إلى حوالي ساعة تغذية مقابل خمس أو ست ساعات قطع، وأحياناً أكثر في بعض المناطق الريفية، فيما حظيت بعض الأحياء وتحت مبررات مختلفة بعدد أكبر من ساعات التغذية الكهربائية.

وقد بررت وزارة الكهرباء التراجع المفاجئ في واقع القطاع الكهربائي بعاملين اثنين:

- قدم معظم محطات التوليد وحاجتها لعمليات صيانة شاملة، هذا في وقت كانت محطات أخرى تخرج عن الخدمة نتيجة الحرب، ولذلك فإن هناك حاجة للبدء بعمليات صيانة لبعض المحطات وإعادة إصلاح وتأهيل محطات أخرى مدمرة. وعلى هذا الأساس وقعت وزارة الكهرباء عدة عقود مع شركات أجنبية إيرانية وروسية للعمل على الملفين المذكورين.

- أما العامل الثاني فتمثل في تراجع كميات التوريدات اليومية من الغاز الطبيعي إلى محطات توليد الكهرباء، والتي تراجعت من حوالي 16 مليون م3 إلى حوالي 12 مليون ثم إلى 9 مليون م3. وحسب مبررات وزارة النفط فإن العقوبات الغربية على قطاع النفط والغاز تعيق إمكانية توفير قطع التبديل اللازمة وتحديث الآلات والتقنيات المستخدمة في عمليات الاستكشاف والتنقيب والإنتاج، فضلاً عن تعذر استثمار البلاد لحقول النفط والغاز المنتجة في المنطقة الشرقية.

على صعيد آخر، كان لبعض القرارات الحكومية، والتي تم بموجبها رفع أسعار جميع الخدمات المقدمة للمواطنين، أثره البالغ على قدرة المواطنين في الوصول إلى تلك الخدمات والحصول عليها بدءاً من رفع تعرفة الكهرباء التي دخلت حيز التنفيذ مطلع العام 2022، وصولاً إلى خدمات النقل الداخلي أو

بيـن المحافظـات، فأسـعار الاتصـالات وأقسـاط المـدارس الخاصـة التـي سـجلت مسـتويات قياسـية، وهـو مـا دفـع وزارة التربيـة لاحقـاً، وتحـت الضغـط الشـعبي إلـى وضـع معاييـر وأسـس خاصـة يتـم بموجبهـا تسـعير أقسـاط وخدمـات المـدارس الخاصـة.

واللافـت أيضـاً هـو معانـاة المستشـفيات والمراكـز الصحيـة الحكوميـة جـراء النقـص الحـاد فـي الأدويـة والمسـتلزمات الرئيسـية لعملهـا، الأمـر الـذي زاد مـن أعبـاء المرضـى ونفقـات علاجهـم فـي المستشـفيات الحكوميـة المفتـرض أنهـا مجانيـة. وحسـب وزارة الصحـة المسـؤولة عـن تأميـن احتياجـات جميـع المستشـفيات والمراكـز الصحيـة الحكوميـة التابعـة لجميـع الـوزارات فـإن السـبب يكمـن فـي الصعوبـات الناجمـة عـن العقوبـات الغربيـة، والتـي تسـببت بزيـادة بـدلات التأميـن والنقـل والتحويـلات المصرفيـة، وتجنـب العديـد مـن الشـركات الصحيـة العالميـة عـن التعامـل مـع نظيراتهـا السـورية خوفـاً مـن العقوبـات وتداعياتهـا، وهـو أيضـاً المبـرر الـذي دفـع الحكومـة السـورية إلـى الاسـتجابة لمطالـب المعامـل الدوائيـة بزيـادة أسـعار الـدواء بنسـبة 30% فـي حيـن أن النسـبة المقترحـة مـن قبـل المعامـل وصلـت إلـى 100%. ورغـم تلـك الزيـادة إلا أن بعـض الأصنـاف الدوائيـة لا تـزال كمياتهـا محـدودة فـي الأسـواق المحليـة أو مفقـودة.

العمل الخاص وسوق العمل

لا يمكـن لأي مقاربـة موضوعيـة هدفهـا الوقـوف علـى مسـاهمة القطـاع الخـاص فـي النشـاط التنمـوي المحلـي أن تنجـح، مـا لـم تتـم الموازنـة بيـن حجـم الاسـتثمارات الخاصـة الموظفـة فـي قطاعـات الصناعـة، التجـارة، السـياحة، والخدمـات، وبيـن المشـكلات والصعوبـات التـي تواجـه عمـل المؤسسـات الخاصـة وتأثيراتهـا علـى إنتاجيـة هـذه المؤسسـات ومشـروعاتها المسـتقبلية.

خـلال النصـف الأول مـن العـام الحالـي، واجـه نشـاط القطـاع الخـاص مجموعـة مـن المشـكلات تسـببت فـي إعاقـة خطـط إنعـاش الإنتـاج الزراعـي والصناعـي والتجـاري، وفـي خـروج عـدد مـن المنتجيـن مـن دائـرة الاسـتثمار المحلـي، والتوجـه إلـى دول أخـرى مجـاورة. ومـن هـذه المشـكلات التـي وثقهـا الإعـلام الحكومـي والخـاص، وتناولهـا عـدد مـن الباحثيـن والصناعييـن مـا يلـي:

- عـدم توفـر حوامـل الطاقـة بالكميـات الكافيـة، واضطـرار الصناعييـن والحرفييـن والتجـار والمزارعيـن إلـى شـراء مـا يحتاجـون مـن السـوق السـوداء بأسـعار تسـببت فـي زيـادة التكاليـف وارتفـاع أسـعار المنتجـات النهائيـة فـي الأسـواق المحليـة، التـي تعانـي أصـلاً مـن ركـود كبيـر جـراء ضعـف القـوة الشـرائية.

- ارتفـاع تكاليـف الإنتـاج والاسـتيراد جـراء تأثيـرات العقوبـات الخارجيـة والنفقـات غيـر المنظـورة التـي تدفـع خـلال عمليـات اسـتيراد المـواد الأوليـة والسـلع ونقلهـا وتخزينهـا وطرحهـا فـي الأسـواق المحليـة، هـذا فـي وقـت تتدنـى فيـه معـدلات الاسـتهلاك فـي الأسـواق المحليـة.

- شيوع ظاهرة التهريب للسلع والمواد الأولية المصنعة في الخارج ومنافستها للمنتجات المحلية واستنزافها لكميات القطع الأجنبي المتوفرة في البلاد.

- الإجراءات المتخذة في إطار السياسة الضريبية التي تبنتها الحكومة، والهادفة إلى تحصيل أكبر ما هو ممكن من الرسوم والضرائب، واعتماد أسلوب غير منصف في احتساب الضرائب وبمفعول رجعي، لاسيما وأن جميع المنشآت الصناعية تواجه أوضاعاً صعبة جراء استمرار تأثيرات الحرب والعقوبات، تداعيات أزمة فيروس كورونا، والأزمات الإقتصادية الإقليمية والدولية.

وعلى الرغم من محاولتنا في «رصيد تنموي» الحصول على بعض المؤشرات التي يمكن البناء عليها في تقدير خسائر القطاعات التنموية جراء هذه المشكلات والصعوبات، سواء من حيث عدد المنشآت الصناعية والحرفية التي يشاع أنها أغلقت أو خفضت نظام عملها أو طبيعة الفرص الإقتصادية الضائعة، إلا أن غياب الشفافية وعدم توفر مسوح ميدانية موثقة أعاق ذلك.

ومع ذلك، فإن الفترة المشار إليها شهدت توجه عدد من المستثمرين للحصول على تراخيص لمشروعات استثمارية في عدة مجالات، كما ترصد المؤشرات والبيانات الإحصائية الرسمية تنفيذ عدد من المشروعات ودخولها حيز الإنتاج. ونظراً لتعدد التشريعات والقوانين والمؤسسات المنوط بها منح الموافقات لعمل القطاع الخاص، فإننا سوف نعتمد في استعراضنا لواقع النشاط الاستثماري الخاص على المرجعية المؤسساتية، والبداية ستكون مع هيئة الاستثمار السورية التي تظهر بياناتها الإحصائية تشميل 25 مشروعاً استثمارية خلال الفترة الممتدة من بداية العام الحالي ولغاية نهاية الشهر السادس منها بتكلفة تقديرية تزيد على 606 مليار ليرة، منها 262.5 مليار ليرة لمشروع استثمار لتوليد الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة المتجددة ولتكون بذلك

الكلفة الأكبر، ثم يأتي مشروع لصناعة المنظفات بكلفة تصل إلى 87 مليار ليرة.

تتوزع المشروعات المشملة على قانون الاستثمار الجديد على قطاع الصناعة، الذي استحوذ على 92%، حيث بلغ عدد المشروعات الصناعية 23 مشروعاً موزعة على مختلف القطاعات الصناعية الكيميائية، الغذائية، الطبية، النسيجية وغيرها، وهناك مشروعان في مجال توليد واستخدامات الطاقة الكهربائية ونسبتهما من الإجمالي حوالي 8%. وتبعاً لدراسات الجدوى الاقتصادية فإن هناك 52% من المشروعات حددت فترة ثلاث سنوات كفترة تأسيس، و44% قالت بأقل من ثلاث سنوات، وفقط كان هناك مشروع حدد فترة تأسيس بأكثر من ثلاث سنوات.

جغرافياً، تشير البيانات التفصيلية للمشروعات إلى أن محافظة ريف دمشق احتلت المرتبة الأولى باستقطابها للمشروعات المشملة بنسبة 60%، فمحافظة حماة بنسبة 16%، اللاذقية بنسبة 12%، السويداء بنسبة 8%، وحلب أخيراً بنسبة 4%. أما بيانات وزارة الصناعة فتكشف أن عدد المنشآت الصناعية المرخصة على القانون 21 خلال الفترة المشار إليها بلغ حوالي 1063 مشروعاً، برأسمال قدره 88.66 مليار ليرة وبقيمة آلات تتجاوز 39.1 مليار ليرة، ويفترض أن توفر 7218 فرصة عمل.

تتوزع تلك المشروعات تبعاً للأنشطة التخصصية على النشاط الغذائي، والذي استحوذ على 35.8% من إجمالي المشروعات المرخصة، الكيميائي 24.8%، الهندسي 19.9%، والنسيجي أخيراً بنسبة 19.3%. جغرافياً لم تتغير خريطة توزع المشروعات، حيث تصدرت رف دمشق المحافظات والمدن الصناعية باستقطابها لحوالي 300 مشروع، ثم جاءت حلب ثانياً بحوالي 251 مشروعاً، ودمشق ثالثاً بحوالي 158 مشروعاً. ولم تحظ محافظات القنيطرة، دير الزور، والسويداء سوى نصيب ضعيف جداً من المشروعات وكان نصيبها على التوالي: 1، 3، و5 مشروعات.

ولأن العبرة في التنفيذ والنتائج بحكم تجربة الماضي، فإن الهاجس الأساسي يكمن دوماً ليس فقط في عدد المشروعات المرخصة وإنما ما نفذ منها، ووفقاً لبيانات وزارة الصناعة فإن عدد المشروعات الصناعية المنفذة خلال النصف الأول من العام الحالي وصل إلى 396 مشروعاً برأسمال قدره 33.5 مليار ليرة، وبقيمة آلات قدرها 21 مليار ليرة، وموفرة بذلك حوالي 2395 فرصة عمل.

وكما هو متوقع، فقد استحوذ النشاط الكيميائي على القسم الأكبر من المشروعات المنفذة بنسبة 32.8% متقدما بهامش بسيط جداً على النشاط الغذائي، والذي بلغت حصته من المشروعات المنفذة حوالي 32.5%. وقلنا متوقع بالنظر لطبيعة احتياجات السوق المحلية، ومدى توفر المواد الأولية.

وتصدرت محافظة ريف دمشق قائمة المحافظات وفقاً لعدد المشرعات المنفذة، وذلك باستحواذها على ما نسبته 19.6%، تلتها طرطوس بنسبة 19.4% والسبب في تقدم هذه المحافظة على محافظات أخرى أكثر عراقة في النشاط الصناعي كحلب وحمص يعود إلى التغير الذي أحدثه النازحون إلى المحافظة في تركيبة أنشطتها الإقتصادية. في المرتبة الثالثة جاءت حلب بنسبة 11.8%، فالمدينة الصناعية في الشيخ نجار بنسبة 11.3%.

ولأهمية المنشآت الحرفية ومساهمتها التنموية المحلية، فإننا نحاول بدءاً من هذا العدد متابعة ورصد التطورات التي تطرأ على هذه المنشآت، فالبيانات الرسمية تتحدث عن دخول حوالي 324 منشأة حرفية حيز التنفيذ خلال النصف الأول من العام 2022 برأسمال تصل قيمته إلى 5.8 مليارات ليرة، وبقيمة آلات تبلغ حوالي 3.1 مليارات ليرة، ولتوفير بذلك 719 فرصة عمل.

المنشآت الحرفية المنفذة توزعت على الأنشطة وفقاً للتالي: 167 منشأة هندسية، 119 منشأة غذائية، 25 منشأة كيمائية، 13 منشأة نسيجية. وهذه المرة جاءت

محافظة حمص أولاً بعدد المنشآت الحرفية المنفذة مسجلة نسبة وقدرها 25.6%، ثم ريف دمشق بنسبة 23.4%، فطرطوس 13.26%. فيما لم تتجاوز حصة الحسكة 0.3% ولتكون في المرتبة الأخيرة وقبلها جاءت دير الزور بنسبة 0.6%.

على صعيد النشاط التجاري، تبين بيانات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن عدد الشركات المسجلة رسمياً خلال الفترة الممتدة من 3 كانون الثاني 2022 ولغاية 15 آب من العام نفسه بلغت حوالي 416 شركة، منها 336 شركة محدودة المسؤولية مشكلة بذلك ما نسبته 80.7% من الإجمالي، و65 شركة محدودة المسؤولية ذات الشخص الواحد ونسبتها إلى الإجمالي بلغت 15.6%، و15 شركة مساهمة بنسبة 3.6%.

تبعاً للنشاط الاقتصادي، فإن هناك حوالي 43 شركة ذات طابع صناعي، أي ما نسبته حوالي 10.3%، والباقي تقريباً يندرج في إطار العمال التجاري بأشكاله واختصاصاته المتعددة، لكن الملاحظ أن معظمها مهتم بالعمل مع مؤسسات القطاع العام عبر الاشتراك بمناقضاته وتعهداته، وبأعمال الاستيراد والتصدير، والتي غالباً ما تشمل جمع المواد والسلع المسموح باستيرادها.

وإذا ما استعرضنا رأسمال الشركات المرخصة فإنا سنجد أن هناك شركة واحدة محدود المسؤولية كان رأسمالها مليار ليرة، وشركتين رأسمال كل منهما 500 مليون ليرة، وآخرتين رأسمال كل منهما 400 مليون ليرة، وشركة واحدة 300 مليون ليرة. أما الشركات المساهمة فهناك شركة واحدة بلغ رأسمالها 250 مليار ليرة، و ثلاث شركات رأسمال كل منها 100 مليون ليرة. وما تبقى أقل من ذلك.

وتبقى فرص العمل وطريقة الحصول عليها والعدالة المتحققة في ذلك، من بين أهم المؤشرات التي يستخدمها المجتمع بأفراده ومؤسساته في الحكم على نجاح أي عمل تنموي، وبقدر ما تستطيع المشروعات التنموية المساهمة في توفير فرص عمل

بعيداً عن التمييز والتحيز والضغوط الاجتماعية، بقدر ما تكسب دعم الأطراف الفاعلة مجتمعياً وتحقق رضا شعبياً، إنما هي قد تكسب أيضاً عداء بعض الشخصيات والجهات النافذة.

وحست تقييم الناشطين فإن إيجاد عمل مناسب لخبرة الشخص وخلفيته التعليمية يبدو صعباً جداً، ومؤيدو هذا الرأي بلغت نسبتهم حوالي 32.54%، و29.88% قالوا إنه صعب، و25.89% اعتبروا أنه ليس سهلاً ولا صعباً. وفقط هناك من اعتقد أنه سهل ونسبة هؤلاء 5.77%، و 2.51% سهلاً جداً.

من ناحية أخرى، فإن 27% من الناشطين يعتقدون أن فرص العمل بين الذكور والإناث في القطاع الأهلي غير متساوية، و15.09% هي بنظرهم غير متساوية أبداً، مقابل 19.82% يقولون إنها متساوية، و4.59% متساوية جداً، فيما فضل 25.15% القول إنها ليست متساوية ولا غير متساوية.

ينقلب الحال عند الحديث عن تساوي الأجور بين الذكور الإناث، فالنسبة الأكبر من الناشطين والبالغة 38.76% تعتقد أنها أجور متساوية، والباقي إما أنه يعتقد أن أجور الرجل أعلى بقليل، ونسبة هؤلاء 18.93%، أو أعلى بكثير 17.01%، أو أن أجور النساء هي أعلى بقليل، ومؤيدو هذا الرأي نسبتهم تقدر بحوالي 7.40% أو أعلى بكثير 3.40%. وهناك حوالي 14.50% قال إنه لا يدري.

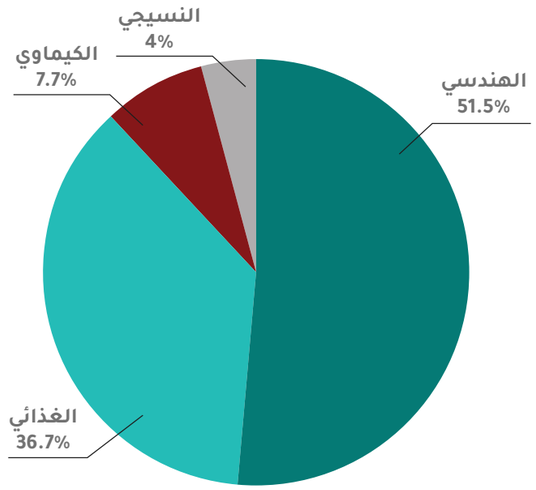

شكل 24: المنشآت الحرفية المنفذة خلال النصف الأول لعام 2022

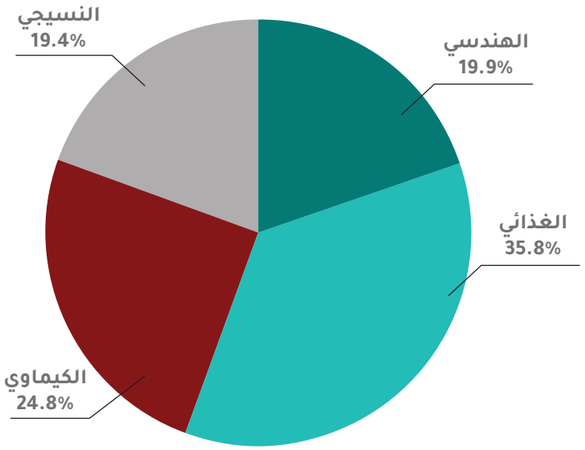

شكل 25: المنشآت الصناعية المرخصة على القانون 21 خلال النصف الاول لعام 2022

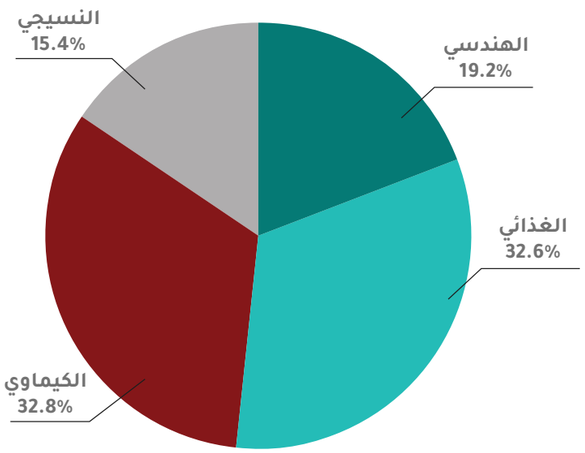

شكل 26: المنشآت الصناعية المنفذة على القانون ٢١ خلال النصف الاول لعام 2022

شكل 27: المنشآت الحرفية المنفذة خلال النصف الأول لعام 2022 موزعه حسب المحافظات

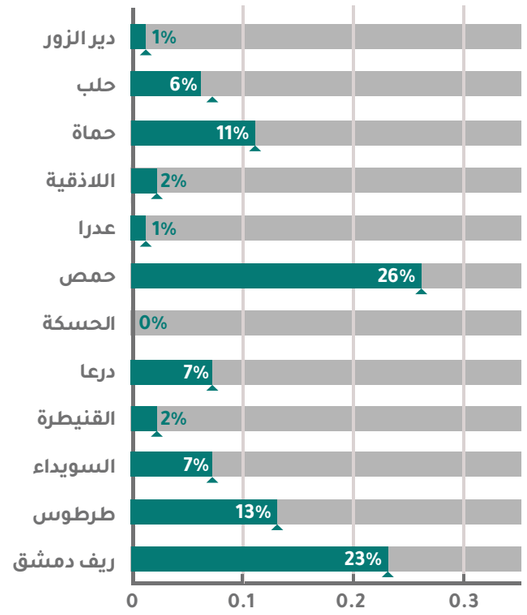

شكل 28: لمنشآت الصناعية المرخصة على القانون ٢١ خلال النصف الاول لعام 2022 موزعه على المحافظات

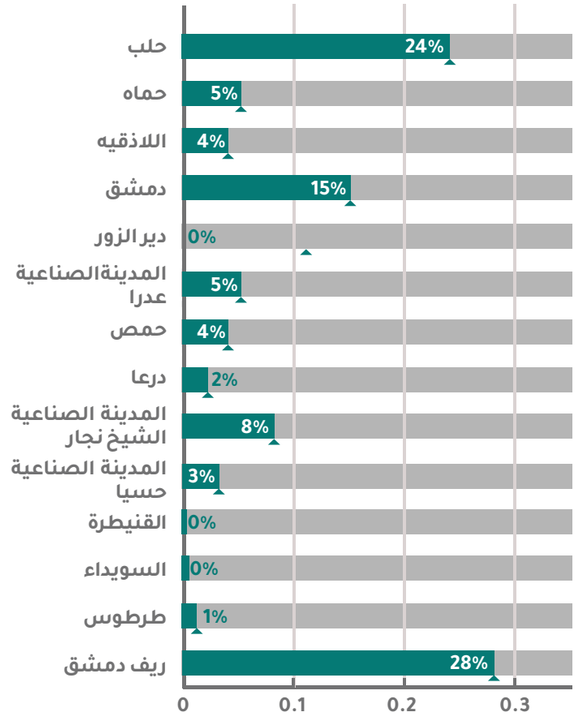

شكل 29: المنشآت الصناعية المنفذة على القانون ٢١ خلال النصف الاول لعام ٢٠٢٢ موزعه على المحافظات

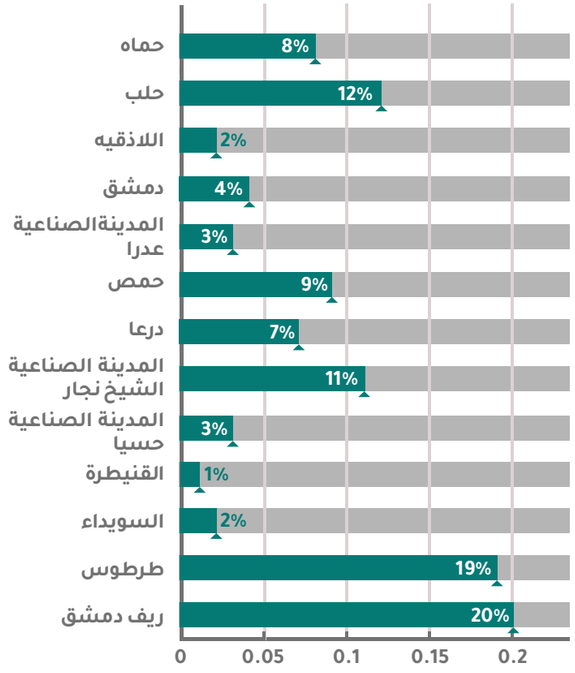

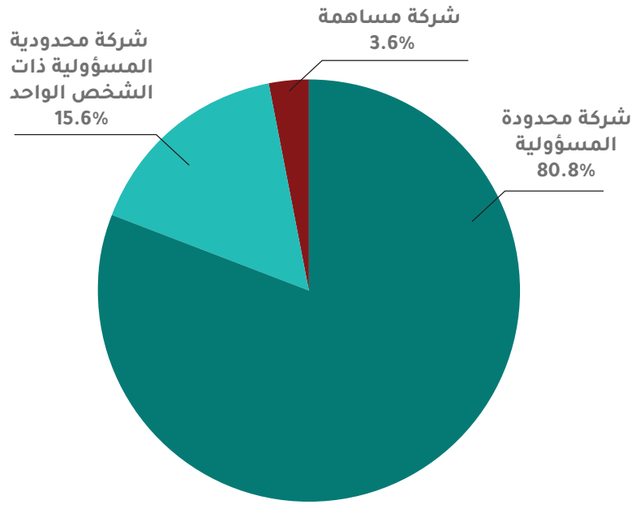

شكل 30: المنشآت الصناعية المرخصة على القانون 21 خلال النصف الاول لعام 2022

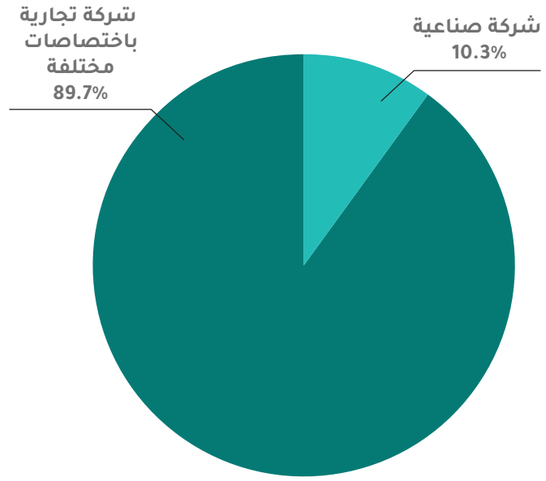

شكل 31: المنشآت الصناعية المنفذة على القانون ٢١ خلال النصف الاول لعام 2022

الدعم المشهد الإعلامي الخاص

في الوقت الذي شهد فيه الإعلام الرسمي بعض الانكفاء في تعاطيه مع قضايا الشأن المحلي، وتحديداً ما يتعلق بالمشكلات الإقتصادية والخدمية التي يعاني منها الناس، تنفيذاً لتوجه حكومي جديد يقوم على تركيز اهتمام وسائل الإعلام الرسمية، والقنوات التلفزيونية منها بالذات، على مخاطبة الرأي العام الخارجي، فقد ركزت وسائل الإعلام الخاصة اهتمامها على الأزمات المعيشية والخدمية، التي تفاقمت خلال الأشهر الست الأولى من العام الحالي، إضافة إلى متابعة تلك الوسائل للأخبار والخطوات الحكومية. ويمكن في هذا السياق تحديد أهم الملفات التي شغلت مساحة واسعة من عمل وسائل الإعلام الخاصة:

- مشروع رفع الدعم: حملت وسائل الإعلام الخاصة بشدة على المشروع الحكومي المتعلق باستبعاد آلاف الأسر من خانة الدعم بحجة أنها لا تستحق الدعم. وقد شكلت الأخطاء الفادحة التي وقعت بها الحكومة في تنفيذ عملية الاستبعاد، التي أعلن عنها في الأول من شهر شباط الماضي، مادة إعلامية دسمة، لاسيما لجهة البيانات غير الصحيحة، المعايير غير الموضوعية المستندة على الملكية لا الدخل، واستبعاد عدد كبير من موظفي القطاع العام إما بحجة امتلاكهم لسيارة أو بالخطأ. واللافت أن تناول الإعلام الخاص بمختلف وسائله التقليدية والحديثة أسهم في تشكيل رأي عام أجبر الحكومة على إعادة النظر في الكثير من قراراتها المتعلقة بهذا الملف، والاعتراف بالأخطاء في قاعدة بيانات السفر والسجل التجاري، وغير ذلك.

- أزمة المشتقات النفطية (المازوت - البنزين - الغاز المنزلي): إذ رغم النقص المعتاد في الكميات المتاحة من المشتقات النفطية منذ عدة سنوات، إلا أن النصف الأول من العام الحالي شهد حدوث اختناقات أدت إلى تكرار مشهد الطوابير على محطات الوقود، فضلاً عن زيادة المدة الزمنية المخصصة للأسر للحصول على احتياجاتها من مازوت التدفئة، الغاز المنزلي، والبنزين. وحسب التصريحات الحكومية فإن السبب يعود إلى تراجع كميات النفط المستورد. وقد حاول الإعلام الخاص تسليط الضوء على الاختناقات الحاصلة وما أدت إليه من أزمة نقل خانقة، وزيادة نشاط السوق السوداء وارتفاع أسعارها بشكل غير مسبوق.

- الأزمة المعيشية المتفاقمة جراء استمرار ارتفاع معدل التضخم، محدودية الدخول والأجور، وارتفاع تكاليف الإنتاج. وعلى ذلك فقد تنوعت التغطية الإعلامية الخاصة، بين بعض الوسائل التي حاولت رصد متغيرات عادات الاستهلاك والشراء وواقع الأسعار في الأسواق المحلية، وبين بعض الوسائل التي أطلقت تقديرات حول تكلفة المعيشة للأسرة السورية وسعت إلى تحديثها دورياً، وبين بعض الوسائل التي عملت على تسليط الضوء على بعض المبادرات الأهلية والمجتمعية التي حاولت مواجهة الظروف المعيشية الصعبة عبر تحسين دخول الأسر، ايجاد فرص عمل جديدة، والاستفادة من بعض الموارد واستثمارها بشكل جيد.

- أزمة النقل، والتي لا تزال تشكل هاجساً شعبياً كبيراً. هنا كانت وسائل الإعلام الرسمية والخاصة حاضرة في تغطيتها لمعاناة الناس ومشاهد الازدحام، وملاحقة المسؤولين عن قطاع النقل في المحافظات والشركات العامة لمناقشتهم في الحلول وآفق انتهاء الأزمة.

- ولم يغب التعليم أيضاً عن دائرة الاهتمام الإعلامي، سواء بفعل مجريات العام الدراسي والتحضيرات للامتحانات والمشاكل المعتادة من نقص المدرسين،

غياب وسائل التدفئة، ضعف مخرجات التعليم، تزايد العنف بين الطلاب، أو بفعل التصريحات الرسمية التي شكلت مادة غنية للتحليل والانتقادات الموجهة للمسؤولين الحكوميين، وطريقة تعاطيهم مع هذا القطاع الهام.

- القطاعات الاقتصادية بمختلف أنشطتها وفعالياتها حضرت هي الأخرى بحكم أن العديد من المواقع الالكترونية النشطة على الساحة المحلية ذات طابع اقتصادي، أو نتيجة وجود صفحات وبرامج اقتصادية متخصصة ضمن وسائل الإعلام التقليدية(صحف-تلفزيون-إذاعة). والملاحظ أن سقف تناول الشأن الاقتصادي المحلي كان مرتفعا، فهناك باحثون طالبوا باستقالة الحكومة عبر إذاعة محلية، وهناك من وجه انتقادات قاسية لأداء وزراء ومسؤولين آخرين. وهناك من حاول أن يحلل ويبرهن على خطأ السياسات الإقتصادية الحالية، ويحدد نقاط ضعفها وعجزها.

ملاحظات أساسية

من خلال متابعة ورصد نشاط وعمل معظم وسائل الإعلام الخاصة، التقليدية منها والحديثة، يمكن استنتاج بعض الملاحظات الهامة منها:

- معظم وسائل الإعلام الخاصة كانت تنطلق في تعاملها وتغطيتها للقضايا والملفات ذات البعد التنموي من منطلق رد الفعل، والوظيفة التقليدية للإعلام ألا وهي تغطية الحدث، في حين عملية البحث والتحليل والاستقصاء القادرة على توفير معلومة جديدة غابت بشكل واضح عن أداء معظم وسائل الإعلام. ونجاح العمل التنموي مرهون بوجود قاعدة بيانات ومعلومات دقيقة، والشعور بوجود مراقبة على الأداء والتنفيذ.

- استحواذ العاصمة على الاهتمام الأكبر في التغطيات وملاحقة الأحداث أضعف حضور المحافظات الأخرى في وسائل الإعلام الوطنية من ناحية، وفي هجرة

الصحفيين نحو العاصمة لقناعتهم بوجود فرص عمل أكبر من ناحية أخرى. وعلى ذلك فإن المتضرر هو المحافظات وواقعها التنموي الذي بقي بعيداً عن الاهتمام والرصد والمتابعة.

- تفضيل عملية النشر السريعة على جمع أكبر قدر من المعلومات وتحليلها بشكل موضوعي، الأمر الذي يشكل فائدة علمية وبحثية ومعرفية لمتابعي هذه الوسائل.

- قلة قليلة من الوسائل اهتمت بالبحث عن حلول للمشكلات أو تحفيز المجتمع على المساهمة في تقديم مقترحات حلول منطقية وقابلة للتنفيذ. إذ أن السائد في عمل معظم وسائل الإعلام بقي توصيف المشكلات المجتمعية والتنموية والتحذير من خطورتها من دون تقديم أي قيمة مضافة ولو كانت برقم.

- تشابه معظم وسائل الإعلام في تغطياتها، وهذا عائد إلى نسخ بعضها عن البعض للأخبار والقصص الإعلامية أو لاعتمادها النص الصحفي الموزع من الوزارة أو المؤسسة المعنية أو وكالة الأنباء الوطنية.

ماذا بعد؟

لاشك أن العمل التنموي في سوريا دونه مشكلات كثيرة إدارية، تنظيمية، وتمويلية، لكن على الأرض ثمة مشروعات ومبادرات تنموية أهلية تمكنت رغم صعوبة الظروف والعوائق أن تحقق نجاحات جيدة على المستوى المكاني على الأقل مبدئياً. مثل هذه المشروعات والمبادرات تستحق أن تكون تحت الضوء لتعمم كفكرة وتجربة، ويستفاد منها في مشروعات ومبادرات أخرى ليس بالضرورة أن تكون متشابهة. إذ يكفي أن تأخذ دور المحفز ، ونحن نعلم أن الكثير من الأفكار التنموية المتميزة لم تتحول إلى مشروعات لأنه كان ينقصها التحفيز والدعم، وهذه مهمة جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع المحلي من وحدات إدارية، لجان أحياء، مرجعيات مجتمعية ودينية وثقافية، وغير ذلك.

في «رصيد تنموي» حاولنا في أعدادنا السابقة الإضاءة على الواقع التنموي بمختلف جوانبه، واستقراء مواقف ووجهات نظر شريحة واسعة من الناشطين والناشطات المجتمعيين حيال قضايا وهموم تنموية، بقيت لسنوات تقيم و تناقش من جانب طرف واحد. وطموحنا في الأعداد القادمة الانتقال إلى مرحلة عمل أخرى مستندين في ذلك على دعم أطراف مجتمعية تركت بصمات واضحة في مسيرة العمل التنموي والتعريف به والترويج لمشروعاته، ويسرنا أن نستقبل كل الأفكار الاقتراحات المهتمة بتقييم تجربة «رصيد تنموي» وسبل تطويرها، أو المعنية بسبر أغوار العمل التنموي والإضاءة على جوانب ونقاط معينة لاتزال بعيدة عن الاهتمام المجتمعي.

رصيد تنموي: العدد الأول 2022: كانون الثاني - حزيران

www.developmentassets.org